الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

التقرير السنوي للأداء لمهمة المالية

لسنة 2020

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

سبتمبر 2021

الفهرس

المحـور الأول: التقديم العام	**1**
1- نتائج الأداء لسنة 2020	**2**
1.1. تقديم مختصر للمهمة	**2**
2.1. الإنجازات الإستراتيجية: أهم الإصلاحات والمشاريع	**3**
2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020	**7**
المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة	**10**
برنامج الديوانة	**11**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**11**
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**23**
برنامج الجباية	**25**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**25**
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**35**
برنامج المحاسبة العمومية	**38**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**38**
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**48**
برنامج مصالح الميزانية	**53**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**53**
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**59**
برنامج الدين العمومي	**62**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**62**
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**70**
برنامج القيادة والمساندة	**72**
1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها	**72**
2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج	**85**

المحور الأول: التقديم العام

1- نتائج الأداء لسنة 2020

1.1. تقديم المهمة

تعنى مهمة المالية بإعداد وتنفيذ وتطوير السياسات المالية والنقدية والجبائية للدولة. فهي تمثل محور السياسات العمومية بما أنها الضامن لتعبئة الموارد الضرورية لتسيير دواليب الدولة وتنفيذ برامج الحكومة في مختلف الميادين (تعليم، صحة، أمن، بنية أساسية...) بما يمكّن من استرجاع نسق النمو الاقتصادي الشامل والانضباط المالي والتوزيع العادل والناجع لموارد الدولة في ظل تواصل الأزمة الصحية والاقتصادية على المستوى العالمي وتواصل الضغوطات الداخلية جراء الوضعية الدقيقة التي تمر بها البلاد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والسياسي وتأثير ذلك على المالية العمومية. كما تتولى تنسيق ميزانيات مختلف المهمات وترشيد وضبط الإنفاق العمومي وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. هذا بالإضافة إلى الدور الهام الذي تضطلع به المهمة عبر مختلف هياكلها في مكافحة مقاومة التهرب الجبائي والتهريب والاقتصاد الموازي ومقاومة الفساد.

وتتضمّن المهمة ستة برامج (5 برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة) و74 برنامجا فرعيا و25 نشاطا و20 هدفا و50 مؤشرا لقيس أدائها ويساهم في تحقيقها خمسة فاعلين عموميين: شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية بوزارة المالية وديوان مساكن أعوان وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وتتوزع البرامج والبرامج الفرعية وفق الرسم البياني التالي:

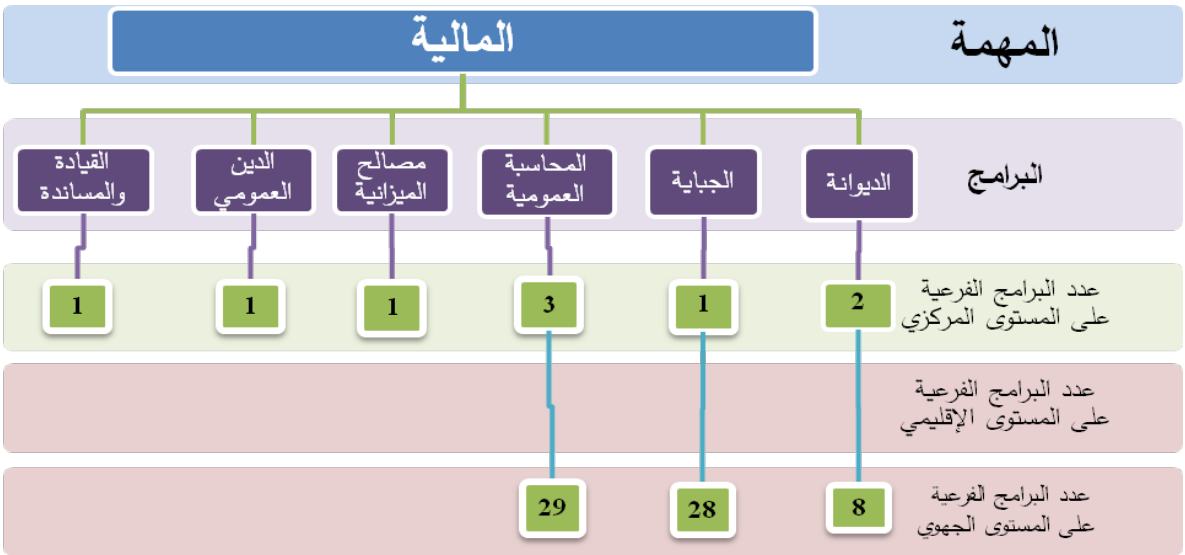

2.1.الإنجازات الاستراتيجية:

واصلت مهمة المالية مجهوداتها قصد تعبئة الموارد لضمان ديمومة الميزانية والحد من المديونية من خلال تطوير مردود إدارة الجباية والإستخلاص والديوانة ومقاومة التهرب الجبائي قصد دعم تعبئة موارد الدولة الذاتية وهو ما مكن من المحافظة على النسق الإيجابي للإستخلاصات الفورية أو المثقلة على امتداد السنوات السابقة غير أنه مع مطلع سنة 2020، عرفت تونس كسائر بلدان العالم أزمة صحية ناتجة عن انتشار جائحة كوفيد -19 مما أدى إلى تدهور نسبة النمو وتزايد الضغوطات على المالية العمومية جراء انخفاض الموارد من جهة وارتفاع النفقات المتعلقة بالأساس بالتدابير الاستثنائية ذات الطابع الجبائي والمالي لمجابهة الأزمة من جهة أخرى، حيث بلغ عجز الميزانية لسنة 2020 نسبة -9.6 %. وتم في هذا الإطار مراجعة خطة عمل تهدف إلى التحكم في التوازنات المالية بالنسبة للثلاث سنوات المقبلة قصد الحد من عجز الميزانية بمعدل -6.6 % لسنة 2021 (تقديرات مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2021) و -7.7% لسنة 2022. كما تم في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية إرساء إستراتيجية الدين على المدى المتوسط (2017- 2021) والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في مخاطره والسعي للتحكم في مخاطر الصرف وهو ما مكن من التخفيض في نسبة المديونية من 73.03% سنة 2018 إلى 67,93% سنة 2019 إلا أن تداعيات الوضع الصحي العالمي تحت تأثير جائحة الكوفيد أدت إلى ارتفاع نسبة المديونية إلى 79.49% سنة 2020. ونتيجة لذلك، ارتفع سقف التحديات والرهانات للقطاع لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها خصوصا أمام ثبات المهمة على الحفاظ على التوجهات الإستراتيجية والتقدم في إنجاز الإصلاحات والمشاريع المتعلقة بها والتي يمكن حوصلتها فيما يلي:

1.2.1. تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد:

- انطلاق الإرساء الفعلي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتدعيم المكتسبات المسجلة في المرحلة التجريبية وتكريس مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية في عديد المجالات نذكر منها خاصة اعتماد تبويب ميزانياتي انتقالي حسب مآل وطبيعة النفقة منذ ميزانية سنة 2020،
- متابعة الوزارات ومساندتها في تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية،
- مواصلة دراسة وإعداد مشاريع النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية
- مواصلة أشغال إرساء النظام المحاسبي الجديد بالأساس بـ:

- إصدار قرارات تتعلق بالمصادقة على الإطار المرجعي للمعلومة الماليّة لذوات القطاع العمومي بالإضافة إلى اثني عشر معيار للحسابات العموميّة الضروريّة لكلّ من الدولة والجماعات المحليّة. كما تمّ خلال سنة 2020 إعداد 4 مشاريع معايير أخرى في انتظار المصادقة عليها.

- إعداد التصنيفة المحاسبية للدولة والتي تم إصدارها بقرار من وزير المالية بتاريخ 20 فيفري2020.
- دراسة جدوى مشروع تركيز النظام المعلوماتي المحاسبي للدولة في إطار المشروع KFW والذي انطلق خلال السداسية الثانية من سنة 2020

- الشروع في بناء نظام معلوماتي جديد للماليّة العموميّة يأخذ بعين الاعتبار إلى جانب القواعد المتعلّقة بإعداد وتنفيذ الميزانيّة، متطلّبات إرساء المحاسبة العامّة للدولة المرتكزة على المعايير المحاسبيّة الجديدة.
- إثر الدراسة المنجزة لتركيز المنظومة الإعلامية للمالية العمومية الجديدة وخاصة فيما يتعلق بالنظام المحاسبي للدولة، تمّ تقديم مقترح إلى مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 أكتوبر 2020 يتعلق بتنقيح الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانية قصد تغيير الآجال القانونية لمسك المحاسبة العامة إلى سنة 2028 وسنة 2029 بالنسبة لتقديم قوائم مالية لمحكمة المحاسبات.

2.2.1. إصلاح المنظومة الجبائية:

واصلت مهمة المالية خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية لإضفاء المزيد من العدالة الجبائية وتدعيم الثقة لدى المطالبين بالأداء تتعلق بالأساس بـ:

- ✓ تطوير الخدمات الجبائية وتدعيم سياسة الاتصال بين الإدارة والمطالب بالأداء وتركيز برنامج الإمتثال الجبائي التلقائي (civisme fiscal) من خلال مزيد تطوير خدمات التصريح عن بعد وإمكانية إصدار الشهائد بواسطة تطبيقة إعلامية وكذلك مواصلة المحافظة على شهادة المطابقة للجودة إيزو 9001 في مكاتب مراقبة الأداءات .
- ✓ مقاومة التهرب الجبائي ودعم شفافية المعاملات المالية وتعصير إدارة الجباية عبر خاصة تطوير منظومة تبادل المعلومات لأغراض جبائية عند الطلب وتطوير منظومة التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية، وإحداث وسائل الإستقصاء والتبادل الدولي للمعلومات وللبرمجة، و تأهيل مصالح الجباية لممارسة الدعوى العمومية في مادة المخالفات الجبائية الجزائية، وإعداد منظومة لانتقاء الملفات في إطار المراجعة الجبائية مبنية على التصرف في المخاطر قصد التركيز على القطاعات والأنشطة ذات المخاطر العالية من حيث التهرب الجبائي وتبييض الأموال.

3.2.1.تعصير الديوانة:

في إطار تنفيذ برنامج تعصير الديوانة تم إعداد المخطط الاستراتيجي لتعصير الديوانة (2019-2024) "من أجل ديوانة عصرية فعالة ومنفتحة على محيطها" الذي يهدف إلى:

- مكافحة الغش التجاري والتصدي للتهريب وتدعيم مجهود الدولة في حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع والمؤسسة والمواطن من مختلف أشكال الجريمة المنظمة والعابرة للحدود،
- ضمان التحصيل الأمثل والعادل للإيرادات
- المساهمة في تسهيل وتأمين المبادلات التجارية الشرعية وخلق مناخ ملائم للأعمال والاستثمار

وتمثلت أهم الإنجازات فيما يلي:

- ✓ الاعتماد على منهجية التصرف في المخاطر وتحديد العمليات التي تتوفر فيها مؤشرات خطورة مرتفعة حسب المعطيات المتوفرة واستهدافها بصفة مسبقة، وزيادة مراقبة الطرقات وتأمين التنسيق بين وحدات المراقبة، وتدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنت، والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى، وعقد اتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنت.
- ✓ تمت إضافة 23 مؤسسة أسندت لها صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد وذلك في إطار إضفاء مزيد من الشفافية في العلاقات بين الإدارة والمتعاملين مع الديوانة وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وسحب طريقة اعتماد لامادية الوثائق على إجراءات النقل (مشروع الإضبارة الوحيدة)
- ✓ الشروع في تطوير نظام معلوماتي جديد "نور" يمكن من تطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع مما يمكّن من تسهيل الإجراءات الديوانية. (تم إعداد الدراسات التحضيرية)

4.1.2. إصلاح القطاع المالي:

- في إطار تجسيم الاستراتيجية الوطنية للاندماج المالي 2018-2022 تمّ إعداد مشروع قانون يتعلق بدعم الاندماج المالي وإحالته إلى مجلس نواب الشعب منذ شهر جانفي 2020 ويهدف بالأساس إلى دعم الإطار القانوني لتحسين الولوج واستعمال الخدمات المالية بطريقة مسؤولة من قبل المؤسسات المالية المندمجة مع تدعيم حماية مستهلكي الخدمات المالية ودعم دور السلط الرقابية.

– كما تم إعداد مشروع تنقيح وإتمام مجلة التأمين في اتجاه تدعيم مناخ ملائم للاستثمار ومساهمة قطاع التأمين في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد وتمت إحالته في 2020 لرئاسة الحكومة. ويتضمن مشروع القانون كافة الجوانب المتعلقة بتنظيم قطاع التأمين وتطويره وكذلك المسائل المتعلقة بإرساء نظام تأميني للأضرار المادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى العديد من الأحكام التي تهدف بالأساس لدعم ودفع الاندماج التأميني ومعاضدة الاندماج المالي بصفة عامة.

5.1.2. تدعيم الحوكمة

- إعداد تقارير حول المنشآت العمومية (الأول يشمل الفترة من 2011 إلى 2016 والثاني مرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2020) إلى جانب تقارير سنوية لمتابعة سيولة المنشآت العمومية.
- إعداد مشاريع عقود برامج جديدة لمدة خمس سنوات (2021–2025) وكذلك المساهمة في أعمال مشروع إحداث هيكل مركزي للتصرف في المساهمات العمومية.
- تتعلق مشاريع المنظومات المعلوماتية بكافة ميادين التصرف في المالية العمومية من تصرف مالي وجباية واستخلاص وتصرف ديواني وتصرف في الدين العمومي إلى جانب منظومات مساندة خاصة بالتبادل البيني والدفع الإلكتروني وبالبنية التحتية (تدعيم السلامة المعلوماتية). ونذكر من بين هذه المشاريع:

- إثراء منظومة IDES بوظائف جديدة تمكّن المؤسسات المالية التونسية (بنوك، مؤسسات تأمين...) من معاينة نتائج عمليات تبادل المعطيات مع إدارة الخزينة الأمريكية والتي تتم بموجب اتفاقية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية FATCA.
- توسيع مجال استغلال منظومة التصريح بالأداءات عن بعد بالنسبة للمطالبين بالأداء الذين يحققون رقم معاملات يساوي أو يفوق 100 ألف دينار سنويا
- رقمنة شهادات الخصم من المورد بعنوان الأداء
- إحداث منصة الكترونية جديدة تسمح لجميع المطالبين بالأداء من دفع المعاليم والأداءات عن بعد.
- الشروع في تطوير النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص بالتعاون مع مكتب دراسات متخصص وقد وقع التعاقد معه في إطارمشروع FIRST عبر برنامج USAID.
- الشروع فعليا في استغلال المنصة المعلوماتية للتبادل البيني المؤمن بين نظم المعلومات UXP–XROAD،
- تم الانتهاء من تطوير منظومة حوسبة عمليات التعريف بالإمضاء "RASSEM» والانطلاق في وضعها حيز الاستغلال بمركز الإعلامية لوزارة المالية.

- مواصلة إدراج التحيينات اللازمة على المنظومات المعلوماتية «أمد»، و«أدب»، و«الأمانة العامة» و«الخزينة العامة» من أجل إعداد وتنفيذ الميزانية حسب الهيكلة وقواعد التصرف الجديدة.
- التقدم في إعداد الدراسات اللازمة والمتعلقة بإرساء نظام معلوماتي جديد يشمل الأعمال المتعلّقة بإعداد الميزانية وتنفيذها، التصرف المحاسبي، والتصرف الفعّال في الخزينة والمتابعة الحينية للتدفقات المالية.
- الانطلاق في تنفيذ مشروع "FAST" للتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- الانطلاق في استغلال المنظومة المعلوماتية الجديدة الخاصة بالتصرف في رقاع الخزينة منذ مارس 2020.

1- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020

بلغت جملة الاعتمادات المنجزة لمهمة المالية لسنة 2020 ما قدره1120133 أد مقابل 1093088أ د حسب تقديرات نفس السنة من قانون المالية التعديلي أي بنسبة إنجاز قدرت بـ102%، كما بلغت نسبة إنجاز الاعتمادات المخصصة لنفقات التأجير العمومي 111% حيث تم صرف 810870 أ.د مقابل جملة الاعتمادات المرصودة بعنوانها بقيمة 730000أ.د.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد بلغت جملة الاعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2020 قيمة 51434أ.د مقارنة بجملة الاعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 46500أ.د وبالتالي كانت نسبة الإنجاز 111%.

كما بلغت جملة الاعتمادات التي تم صرفها بعنوان الاستثمار بعنوان سنة2020ما قدره 28987أ.د مقارنة بجملة الاعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 68000 أ.د أي بنسبة إنجاز بلغت 43%. وتعود نسبة الإنجاز الضعيفة نسبيا لنفقات الإستثمار إلى تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كورونا وفترة الحجر الصحي الشامل والموجه التي آلت إلى تعطل بعض الأشغال المتعلقة بالإستثمارات على غرار تعطل بعض الصفقات والإستشارات التي تتعلق بإقتناء وسائل نقل بعنوان سنة 2020 و صفقات إقتناء معدات إعلامية وتعطل أشغال تهيئة بعض المقرات الإدارية نظرا لتغيير البرنامج الوظيفي لبعض الأشغال و إعلان البعض الآخر غير مثمر.

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2020 ق. م التعديلي -1	إنجازات 2020 -2	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	730000	810870	80870	111%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	46500	51434	4934	%111
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	248588	228841	-19747	92%
	اعتمادات الدفع	248588	228842	-19746	92%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	170855	97784	-73071	57%
	اعتمادات الدفع	68000	28987	-39013	43%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1195943**	**1192091**	**3852-**	**0,9967791**
	اعتمادات الدفع	**1093088**	**1120133**	**27045**	**1,0247418**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2020 (ق. م التعديلي) 1-	إنجازات 2020 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	438571,5	417149	21422-	95%
الديوانة	اعتمادات الدفع	364598	370247	5650	102%
البرنامج عدد 2	اعتمادات التعهد	179896,2	193831	186596	%2679
الجباية	اعتمادات الدفع	169979	191429	16530	109%
البرنامج عدد 3	اعتمادات التعهد	285948	306892	19373-	%94
المحاسبة العمومية	اعتمادات الدفع	262562	285400	22838	109%
البرنامج عدد 4	اعتمادات التعهد	8411	8225	186-	%98
مصالح الميزانية	اعتمادات الدفع	8751	8128	-203	98%
البرنامج عدد 5	اعتمادات التعهد	1803	1764	-40	98%
الدين العمومي	اعتمادات الدفع	1703	1750	-54	97%
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	281313	264230	-17083	94%
القيادة والمساندة	اعتمادات الدفع	285495	263179	-17716	94%
	اعتمادات التعهد	1195943	1192091	128492	112%
المجموع العام	اعتمادات الدفع	1093088	1120133	27045	102%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة

البرنامج عدد01: برنامج الديوانة

رئيس البرنامج : السيد يوسف الزواغي	(بداية من سنة 2018)

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف الاستراتيجي 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

❖ **المؤشر 1.1.0.1 معدل آجال التسريح الديواني للبضائع**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
يوم	0.60	0.58	0.55	0.98	%56	0.54	0.53

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من احتساب المدة الزمنية التي تستغرقها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع، ويمكّن هذا المؤشر من قيس وتقييم مساهمة الإجراءات الديوانية في تسهيل التجارة الخارجية.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يتمّ احتساب المعدل العام للفترة الزمنية المقضاة لتصفية التصاريح الديوانية باعتماد على عينة للبضائع التي تم رفعها خلال آخر أسبوع من كل شهر
- ✓ **مصدر المعلومات:** تقوم إدارة التصرف في المخاطر بمتابعة آجال التسريح الديواني انطلاقا من المعطيات المستخرجة من المنظومة المعلوماتية «سند»

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بالتقديرات المؤشر لسنة 2020:

من خلال متابعة آجال التسريح الديواني لسنة 2020 لاحظنا ارتفاعا غير مسبوق حيث بلغ 0.98 يوم في حين أن التقديرات كانت 0.55 يوم أي بنسبة إنجاز لا تتعدى 56 % ويعود هذا الارتفاع للأسباب التالية:

- تداعيات جائحة كورونا:

تعتبر سنة 2020 سنة استثنائية بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ولم تكن آجال التسريح الديواني للبضائع بمنأى عن التأثيرات السلبية لفيروس كورونا المستجدّ Covid-19 حيث أثر بصفة ملحوظة ومباشرة على عمليات إيداع التصاريح الديوانية وخاصّة على عمليات رفع البضائع من الموانئ وذلك نظرا لإلتزام المتعاملين الإقتصاديين بتعليمات الحجر الصحي خلال الثلاثية الثانية لسنة 2020 والذي أقرته الحكومة من بين الإجراءات للحد من انتشار الفيروس.

- إشكاليات عمليات رفع اليد عن البضاعة من قبل مصالح الديوانة نذكر منها:

- عدم إجراء المعاينة في الموعد المحدّد من قبل الضابط المتفقد بسبب غياب المصرّح مما يضطرّ المتفقد لتأجيل المعاينة وتحديد موعد جديد
- تأخير من قبل المصرّح في تقديم التوضيحات والوثائق الإضافية المطلوبة من قبل الضابط المتفقد (informations complémentaires)
- التأخير في خلاص المعاليم والأداءات الديوانية نظرا للصعوبات المالية التي يمر بها المتعاملين الإقتصاديين ممّا يؤثر سلبا على أجل التسريح الديواني.

وبالرغم من ارتفاع آجال التسريح الديواني، وفي إطار التوقّي من فيروس كورونا المستجدّ Covid-19، حرصت الإدارة العامة للديوانة على اتخاذ عدّة تدابير استثنائية لتسريح الشحنات الطبيّة والإنسانيّة في أقصر الآجال نذكر منها:

-إعطاء الأولويّة القصوى لتسريح شحنات الإغاثة والشحنات ذات الطّابع الإنساني عند التوريد والتصدير والعبور.

-إمكانيّة تسريح هذه الشحنات بتصاريح مبسّطة أو مؤقّتة، وإن كان ذلك خارج أوقات العمل.

-الاكتفاء بالحدّ الأدنى المطلوب من إجراءات المراقبة

-التنسيق مع وزارتي التجارة والصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسّطة لوضع المنتجات المصنّعة تحت نظام التحويل الفعال في مادتي السميد والعجين الغذائي وفي الكمامات الطبيّة للاستهلاك

❖ **المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد جملي	48	56	66	79	120 %	89	93

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** تمنح صفة المتعامل الاقتصادي لكل مؤسسة منتصبة بالبلاد التونسية تمارس نشاطا يرتبط بالتجارة الخارجية و/أو باللوجيستية تكون محلّ ثقة لدى إدارة الدّيوانة وتتوفر فيها جملة من الشروط. ويمكن المؤشر من متابعة تطور صفة المتعامل الاقتصادي المسندة.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يحتسب هذا المؤشر بإضافة عدد المؤسسات التي انتفعت بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد خلال السنة إلى العدد الجملي للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
- ✓ **مصدر المعلومات:** خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بالرغم من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا خلال سنة 2020، شهد مؤشر المتعامل الاقتصادي المعتمد تقدّما ملحوظا حيث فاقت الإنجازات (79 مؤسسة منتفعة بالصفة) التقديرات المسطرة (66 مؤسسة) حيث تمّ إسناد الصفة المذكورة إلى 23 مؤسسة خلال سنة 2020.

المؤشر 3.1.0.1 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة جملية	%52	%52	% 73	%61	%84	% 83	%89

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بمتابعة تطور لامادية الإجراءات والوثائق الديوانية منها التبادل الإلكتروني للتصاريح المفصلة للبضائع، وسند التجارة الخارجية، ووثائق المراقبة الفنية، والفاتورة، وبيان الحمولة، وسندات المدفوعة مسبقا.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني (41 إجراء).
- ✓ **مصدر المعلومات:** إدارة الإحصائيات والإعلامية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغت سنة 2020 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية 61% من مجموع الإجراءات المتعلّقة بالتسريح الديواني مقابل 73% كنسبة تقديرية. وتعتبر هذه النسبة المحققة هامّة بالنظر إلى الصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم مقترحات التأليه الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحّد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخّلين بمساندة شركة شبكة تونس للتجارة.

المؤشر 4.1.0.1 عدد الخدمات على موقع الواب

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد جملي	17	17	19	19	%100	20	21

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** في إطار رقمنة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن، يتم تطوير كل سنة خدمات إضافية يتم عرضها على الخط. ويمكن هذا المؤشر من متابعة تطور الخدمات الموضوعة على الخط.
- ✓ **طريقة الاحتساب:** إضافة الخدمات المنجزة على موقع الواب خلال السنة إلى مجموع الخدمات
- ✓ **مصدر المعلومات:** وحدة الاتصال

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ العدد الجملي للخدمات على موقع الواب في سنة 2020 عدد 19 خدمة بعد إضافة خدمتين: خدمة المخاطب الآلي للديوانة والتي تم الشروع في إنجازها منذ أكتوبر 2020 كما تم وضعها قيد التجربة على موقع واب الإدارة العامة للديوانة، وخدمة المخاطب الوحيد للديوانة والتي تمّ إرساؤها في شهر مارس 2020 . ويبين الجدول بالملحق 1 نوعية الخدمات المتوفرة إلى حدود سنة 2020.

- **تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف :**

بالرجوع إلى القيم المنجزة بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء، يمكن أن نعتبر أنّه تمّ تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع. حيث وباستثناء مؤشر معدّل آجال التسريح الديواني والذي لم يتمّ تحقيق القيمة المنشودة بسبب تداعيات جائحة كورونا على التجارة العالمية، سجلت بقية المؤشرات تقدّما إيجابيا خاصّة فيما يتعلق بمؤشر "العدد الجملي للمتعاملين الاقتصاديين" والذي بلغ 79 مؤسسة وكذلك مؤشر " عدد الخدمات على موقع الواب" حيث تمّت إضافة خدمتين.

- **الهدف الاستراتيجي2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة**

المؤشر 1.2.0.1 عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	67256	67320	83026	87154	% 105	97017	111078

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشّر من قيس فاعلية إدارة الديوانة في مجال مكافحة الغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال.
- ✓ **طريقة إحتساب المؤشر:** العدد الجملي للمحاضر
- ✓ **مصدر المعلومات:** الإدارات الجهوية للديوانة

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ العدد الجملي للمحاضر للحد من الغش التجاري سنة 2020 حوالي 87154 محضرا متجاوزا بذلك القيمة المستهدفة.

ويلاحظ حسب الجدول 1 المضمن بالملحق 2 أن عدد المحاضر المسجلة في كل إدارة جهوية لسنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2018و2019. حيث أن عدد المحاضر من الغش التجاري شهد ارتفاعا خلال سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 بكلّ من الإدارة الجهوية تونس الجنوبية، والإدارة الجهوية تونس الشمالية الإدارة الجهوية بالقصرين، والإدارة الجهوية بقفصة في حين تراجع بالنسبة للإدارات الجهوية سوسة، جندوبة والإدارة الجهوية بصفاقس.

المؤشر 2.2.0.1 عدد المحاضر للحدّ من التهريب

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	17589	21993	19711	11834	% 60	20633	21888

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** هذا المؤشّر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب
- ✓ **مصدر المعلومات:** الإدارات الجهوية للديوانة

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب سنة 2020 حوالي11834 محضرا في حين أنّ التقديرات كانت 19711 محضر.

وقد شهد مؤشر عدد المحاضر للحدّ من التهريب في سنة 2020 تراجعا هامّا بالمقارنة مع سنة 2018و2019 بسبب تراجع نسق التهريب على إثر الإجراءات التي اتخذت للتوقي من انتشار فيروس كورونا على المستوى الوطني على غرار غلق الحدود البرية والبحرية والجوية وفرض الحجر الصحي العام وحضر الجولان ويبين الجدول 2 المضمن بالملحق 2 ، عدد المحاضر المسجلة في كل إدارة جهوية لسنة 2020 مقارنة بما تمّ تحقيقه في سنة 2018 و 2019 مع الإشارة إلى أن فرق الحرس الديواني واصلت على امتداد فترة الحجر الصحي من شهر مارس إلى شهر ماي 2020 نشاطها بصفة مستمرة وبتوظيف نسبة 100% من العديد.

المؤشر 3.2.0.1 نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	61	68	65	70	% 107	68	72

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة انتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وضبط حاجياته المادية والبشرية.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة عدد الدوريات المنجزة خلال السنة على عدد الدوريات المنشود. (تمّ تغيير طريقة احتساب هذا المؤشر على ما هو مضمن بالمشروع السنوي للأداء 2019)
- ✓ **مصدر المعلومات:** إدارة الحرس الديواني

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية سنة 2020 حوالي 70% في حين أنّ التقديرات كانت 65% أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 107%. ويعود ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد فرق المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدّارجة المخصصة لفرق المراقبة، حيث تم تسجيل ارتفاع لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2020 والتي بلغت 30278 دورية مقابل 29237 دورية في سنة 2019 أي بنسبة تطوّر بلغت 3.5%.

- **تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:**

يمكن اعتبار أنه تمّ نسبيا تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بمكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة وذلك بالرجوع إلى ما تمّ إنجازه بالنسبة لمؤشر "عدد محاضر الغش التجاري" ومؤشر " نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة" وذلك بالرغم من تراجع مؤشر "عدد محاضر التهريب" حيث لم يتمّ تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر نظرا لتراجع وتيرة التهريب وإغلاق الحدود البرية والجوية على إثر الإجراءات التي تم إتخاذها للحد من تداعيات جائحة كورونا.

- الهدف الاستراتيجي3.0.1: تحسين التصرّف في المحجوز

المؤشر 1.3.01 عدد البيوعات بالمزاد العلني

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	979	1200	1100	763	% 69	1150	1200

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يعكس هذا المؤشّر أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة.
- ✓ **مصدر المعلومات:** مكتب الإيداع والحجز

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني خلال سنة 2020، 763 عملية بيع في حين أنّ التقديرات كانت 1100أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 69%. ويمكن تفسير هذا التراجع بسببين:

-تغيير في طرق البيع بالمزاد العلني وذلك بدمج العديد من عمليات البيع في عملية واحدة بغاية الضغط على المصاريف المتعلقة بالأساس بالنشر بالجرائد، والخبراء الذين يقومون بتحديد السعر الأولي والعملة العرضيين ومصاريف التوضيب والترصيف.

– تعطّل إنجاز عمليات البيع لمدّة طويلة بسبب انتشار وباء كورونا وكذلك توقف عمليات بيع الذهب خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 إلى مصالح البنك المركزي التونسي.

ونتيجة لذلك شهد محصول البيع تراجعا في سنة 2020 حيث بلغ 54.173 مليون دينار مقابل 104.851 مليون دينار في سنة 2018 و 124.513 مليون دينار في سنة 2019 أي بنسبة تراجع 56.48%.

المؤشر 2.3.01 عدد الإحالات

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	878	1102	1320	799	% 61	1350	1400

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يحتسب هذا المؤشّر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- ✓ **مصدر المعلومات:** مكتب الإيداع والحجز

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2020 حوالي 799 عملية إحالة مقابل 1320 عملية كتقديرات أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 61%.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، وفي إطار مجابهة وباء كورونا، تولّت الإدارة العامة للديوانة إحالة مجموعة هامة من المعدات الطبية والتجهيزات المختلفة المحجوزة لفائدة وزارة الصحة والمؤسسات الاستشفائية والإدارات والمصالح العمومية المتدخلة في هذا المجال كما تولّت المساهمة في تجهيز عدد من مراكز الحجر الصحي بمختلف جهات البلاد وتمثّلت أهم هذه الإحالات في معدات وقاية طبية صالحة للاستعمال متأتية من عمليات تهريب وتوريد دون اعلام نجحت في إحباطها مصالح الديوانة وهي تستجيب للشروط والمواصفات الصحية وتمّ التسريع في إجراءات استصفاؤها لفائدة الإدارة بالتنسيق مع المصالح القضائية المختصة.

المؤشر 3.3.01 عدد محاضر الإتلاف

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	155	172	180	96	%53	190	200

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يقيس هذا المؤشر عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرّف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن.

- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يتمّ احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).
- ✓ **مصدر المعلومات:** مكتب الإيداع والحجز

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ عدد محاضر الإتلاف خلال سنة 2020 حوالي 96 عملية إتلاف في حين أنّ التقديرات كانت 180 ويرجع ذلك إلى نقص البضائع المحجوزة والقابلة للإتلاف بسبب تراجع عدد محاضر التهريب وإغلاق الحدود البرية للحد من انتشار جائحة كورونا علاوة على وجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...).

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

يمكن اعتبار أنه لم يتمّ تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بتحسين التصرّف في المحجوز، نظرا إلى أنّه لم يتمّ تحقيق القيم المنشودة لسنة 2020 بالنسبة لجميع مؤشرات قيس الأداء، حيث أثرت جائحة كورونا خاصة على عدد البيوعات بالمزاد العلني والذي كان له تأثير سلبي على عائدات البيع الذي تراجع بنسبة 56.48 %.

الهدف الاستراتيجي 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها

المؤشر 1.4.0.1 نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	0.12	0.12	0.20	0.27	% 135	0.25	0.30

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يدل هذا المؤشر على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة. ويمكّن من متابعة تطور نسبة استخلاص الديون المثقلة.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة مبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص على المبلغ الجملي للديون المثقّلة ويكون ذلك سنويا.
- ✓ **مصدر المعلومات:** إدارة الاستخلاص

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغت نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها سنة 2020 حوالي 0.27% في حين أنّ التقديرات كانت حوالي 0.2% أي بنسبة إنجاز تقدر 135% ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تمّ بذله رغم صعوبة مهمة استخلاص الديون المثقلة في ظل إنتشار وباء كورونا.

وشهد استخلاص الدّيون المثقلة تطوّرا هامّا في السنوات الأخيرة وخاصّة في سنة 2020 حيث مرّت المبالغ المستخلصة من 9,397,833 م د سنة 2019 إلى 21,372,529 م د سنة 2020 أي بنسبة ارتفاع تقدّر بـ 127,5 % .

وقد تمكنت الإدارة العامة للديوانة من تحسين استخلاص الديون المثقلة بالأساس بفضل تنظيم مهمة الاستخلاص على كل المستويات المركزية والجهوية وإرساء آليات للمتابعة اللصيقة والتقييم المتواصل والإشراف والمساندة.

المؤشر 2.4.0.1 نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	0.40	0.62	0.36	0.36	%100	0.40	0.35

تحليل فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة تصفية التصاريح واستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية وذلك بمتابعة عدد التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات بشأنها مقارنة بجملة التصاريح.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...
- ✓ **مصدر المعلومات:** إدارة المقابيض

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2020 حوالي 0.36% أي بنسبة إنجاز تساوي 100% حيث بلغ عدد هذه التصاريح باستثناء نوع التصاريح SE733، 4422 على مجموع 1222525 تصريح ديواني مسجّل في سنة 2020.

وتعود أسباب عدم خلاص الأداءات والمعاليم الديوانية إثر رفع اليد على البضائع المورّدة من قبل مصالح الديوانة إلى الصعوبات المالية التي يواجهها عديد الموردين بالإضافة إلى استغلال الميناء من بعض الموردين كفضاءات للتخزين وذلك رغم مجهودات لجنة تدخل سريع في مجال الرفع SOS enlèvement على مستوى ميناء رادس (والتي تتركب من ممثلين عن الديوانة والشركة التونسية للشحن والترصيف والجامعة الوطنية للنقل والتي تعهدت منذ إحداثها سنة 2018 بدراسة حالة بحالة وضعية الحاويات التي صدر بشأنها الإذن بالرفع ولم يتم رفعها وكذلك الحاويات التي تجاوز أجل مكوثها شهرين و15 يوم بالميناء ولم يتم تسريحها واتخاذ القرار المناسب في شأنها بعد استدعاء الممثل القانوني للبضاعة).

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به)

يمكن اعتبار أن برنامج الديوانة نجح في تحقيق الهدف الاستراتيجي "تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها" خاصّة فيما يتعلق بمؤشر "استخلاص الديون المثقلة" والذي شهد بالرغم من الوضع الصحي الصعب ارتفاعا غير مسبوق بنسبة تقدّر بـ 127%ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تمّ بذله من قبل كافة مصالح الديوانة .

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي(1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	300046	329 637	29359	%110
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	21408	22 661	1252	%106
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	368	328	-40	%89
	اعتمادات الدفع	368	328	-40	%89
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	116751	64074	-52677	%55
	اعتمادات الدفع	42 775	17 621	-25 154	%41
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**438 571**	**416 499**	**-21 872**	**%95**
	اعتمادات الدفع	**364 597**	**370 247**	**5650**	**%102**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

بلغت جملة الإعتمادات المستهلكة لبرنامج الديوانة **247 370 ألف دينار** بعنوان سنة **2020** مقابل **597 364 ألف دينار** حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت **102 %** .

بخصوص الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان الاستثمارات سنة 2020 قدرت بـ **621 17 أ.د** مقارنة بجملة الإعتمادات المرسمة والمقدرة بـ **775 42** أ.د أي بنسبة انجاز **41%** ، وتعود نسبة الإنجاز الضعيفة نسبيا لنفقات الإستثمار إلى تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كورونا وفترة الحجر الصحي الشامل والموجه التي آلت إلى تعطل بعض الأشغال المتعلقة بالإستثمارات.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التعديلي(1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1	338911	338911	355850	16939	%105
	نشاط عدد 2	366	366	150	-216	%41
	نشاط عدد 3	1672	1672	2797	1125	%167
البرنامج الفرعي 2	نشاط عدد 4	10055	10055	7196	-2859	%71
البرنامج الفرعي 3	نشاط عدد 5	1361	1361	712	-649	%52
البرنامج الفرعي 4	نشاط عدد 5	3786	3786	633	-3153	%17
البرنامج الفرعي 5	نشاط عدد 5	935	935	289	-646	%31
البرنامج الفرعي 6	نشاط عدد 5	1569	1569	858	-711	%55
البرنامج الفرعي 7	نشاط عدد 5	1488	1488	734	-754	%49
البرنامج الفرعي 8	نشاط عدد 5	1060	1060	341	-719	%32
البرنامج الفرعي 9	نشاط عدد 5	2638	2638	364	-2274	%14
البرنامج الفرعي A	نشاط عدد 5	756	756	322	-434	%43
	المجموع	364 597	364 597	370 247	5629	%102

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

البرنامج عدد 02: برنامج الجباية

رئيس البرنامج : السيد السيد سامي الزوبيدي المدير العام للأداءات	(بداية من 2016)

1-تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف الاستراتيجي 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

يتنزل هذا الهدف في إطار تقريب الإدارة من المواطن ويمكن من تقييم درجة نجاعة سياسة تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات. تم اعتماد مؤشرات الهدف بالنظر إلى أهمية دور الإدارة في توجيه وإرشاد المتعاملين معها لحثهم على الامتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من ناحية وتوفير أحسن ظروف إسداء الخدمات الإدارية من خلال تطوير جودة الاستقبال والتقليص في آجال إسداء الخدمات من ناحية أخرى.

المؤشر 1.1.0.2:نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	99.93	99.9	100	99.96	99.96 %	100	100

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** في إطار تقريب الإدارة من المواطن يتولى مركز الإرشاد االجبائي عن بعد تمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي عن طريق الهاتف من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. وتتم الإجابة حينيا وفي صورة تعذر يتم الاتصال به والإجابة عن سؤاله في غضون اجل أقصاه 48 ساعة
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز.
- ✓ **مصدر المعلومات:** تطبيقة إعلامية– مركز الإرشاد االجبائي

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تلقّى المركز خلال سنة 2020 عدد 21106 مكالمة هاتفية من قبل مطالبين بالأداء تمّت الإجابة منها حينيّا على 21098 مكالمة منها عدد9630 مكالمة هاتفية من قبل أشخاص طبيعيين و11476 مكالمة هاتفية من قبل أشخاص معنويين. وقد تمت الإجابة على 99.9% من المكالمات بصفة حينية .

المؤشر 2.1.0.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2022	تقديرات 2022
عدد	8	7	5	5	100 %	5	5

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق باحتساب عدد الشهائد الجبائية المدرجة بتطبيقة إعلامية جديدة للتصرف في الشهائد تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017 حيث ستمكن من توحيد نماذج الشهائد المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف عبئ الأعمال المادية للأعوان. ويندرج إحداث هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجباية الرامي إلى إدراج بالتطبيقة الإعلامية الجديدة للتصرف في الشهائد 35 نوع شهادة مسلمة من قبل مختلف المصالح الجبائية للمطالبين بالأداء في غضون 5 سنوات.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** تطبيقة إعلامية للتصرف في الشهائد.

✓ **مصدر المعلومات:** وحدة التطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

إضافة إلى تحقيق القيمة المستهدفة بإدراج خمس شهائد جديدة بالتطبيقة الإعلامية، وفي إطار تقريب الإدارة من المواطن وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الإدارة، تم تنفيذ جملة من الإجراءات على غرار:

–المشاركة في الأشغال المتعلقة بإرساء فضاء افتراضي خاص بكل مطالب بالأداء (un compte fiscal) يمكّن من الانخراط في الخدمات عن بعد والاطلاع على الحساب الجبائي ومنح الشهادات عن بعد وإيداع مطالب استرجاع فائض الأداء ومتابعة مآلها، وإيداع القوائم والجداول عن بعد (تصريح المؤجر، قائمة فواتير البيع بتوقيف العمل الأداء على القيمة المضافة، قائمة في الشراءات بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة)، والاطلاع على رزنامة آجال إيداع التصاريح الجبائية، والانخراط في الخدمات التي ستوفرها الإدارة عن بعد، والتراسل مع المطالبين بالأداء.

–إرساء أسطح بينية لتبادل معطيات ذات طابع جبائي بين الإدارة العامة للأداءات وبعض الوزارات والمنشآت العمومية تمكنها من استقصاء المعلومة بشكل حيني وتركيز خدمات واب للغرض

–مواصلة تنفيذ برنامج العمل للمحافظة للسنة الثانية على التوالي على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية لنظام التصرف في الجودة "إيزو"المتحصل عليها من قبل الدفعة الأولى والثانية من مكاتب مراقبة الأداءات (25 مكتب).

–مواصلة تنفيذ برنامج تركيز العلامات التوجيهيّة والتجهيزات المتعلقة باستقبال المطالبين بالأداء بمختلف المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات.

–تنفيذ برنامج التكوين في مجال جودة الخدمات الإدارية وتقنيات ومهارات الاستقبال بمكاتب مراقبة الأداءات الخاص بإطارات وأعوان المكاتب وإدارة المؤسسات الكبرى.

كما أن سنة 2020 تميزت بتنفيذ جملة من الإجراءات في إطار مراسيم أو نصوص ترتيبية رامية إلى المحافظة على النسيج الاقتصادي والنهوض بالمؤسسات المتضررة من تداعيات الأزمة الصحية ومن أهمها:

–تعليق آجال التقادم وكافة الآجال المتعلقة بإجراءات المراجعة الجبائية وبالتوظيف الإجباري،

–تيسير إجراءات استرجاع فائض الأداء ومتابعة وتصفية المطالب المودعة من قبل المؤسسات المنخرطة بالمنصة الإلكترونية للمؤسسات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا،

–تمكين المؤسسات المتضررة من الحصول بصفة استثنائية على شهادات توقيف العمل بالأداء والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات بصفة حينية دون الإدلاء بالوثائق اللازمة شريطة التعهد بتقديمها لاحقا.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به

يساهم تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات بالنسبة لمصالح الجباية بصفة مباشرة في تدعيم وحث المطالب بالأداء على الامتثال التلقائي للقيام بواجباته الجبائية. وفي هذا الإطار يتواصل العمل على تنفيذ جملة من الإجراءات قصد مزيد تقريب وتدعيم سياسة الاتصال بين الإدارة والمواطن.

وباعتبار أهمية المؤشرين المتعلقين بنسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد وعدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية في المساهمة في تحسين مستوى جودة الخدمات بالنسبة للمصالح الجبائية فإنه يمكن اعتبار أنه قد تم تحقيق الهدف بنسبة 100% خلال سنة 2020 .

–الهدف الاستراتيجي 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

يمكّن هذا الهدف من تقييم درجة نجاعة سياسة إدارة الجباية للحد من ظاهرة التهرّب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي. ويتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

المؤشر 1.2.0.2 :عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	18.1	18.6	22	30	136%	24	25

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** هي عملية طرح عنصرين" أ و ب "

  أ: نسبة إيداع عند انقضاء أجال الإيداع

  ب:نسبة إيداع أخر السنة
- ✓ **مصدر المعلومات:** وحدة التطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تمّ في إطار متابعة الامتثال الضريبي للمطالبين بالأداء، القيام بحملات تحسيسية خارج إطار المراقبة للمطالبين بالأداء الذين هم في حالة إغفال بعنوان التصاريح الجبائية التي حل أجلها خلال الأربع سنوات الأخيرة، وقد أُعطيت الأولوية لأهم المطالبين بالأداء وكذلك للمنخرطين بمنظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد.

المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2022	تقديرات 2022
عدد	44 050	46 166	105 000	34 669	33 %	110 000	115 000

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية وإلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائية.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائية التي تمت معاينتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.
- ✓ **مصدر المعلومات:** جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ في سنة 2020 عدد المخالفات الموجبة لعقوبة مالية التي تمت معاينتها من طرف مصالح الجباية 34.555 مخالفة في حين بلغ عدد المخالفات الموجبة لعقوبة مالية وعقوبة بالسجن 114 مخالفة، هذا وقد تولت الإدارة إبرام صلحا في 31.811 منها واثارة الدعوى العمومية في 1.929 مخالفة، منها مخالفات تمت معاينتها في تلك السنة وأخرى تمت معاينتها في فترات سابقة مقابل 40.148 مخالفة تم إبرام صلح بشأنها في سنة 2019، هذا وتحتل المخالفات المتعلقة بعدم التصريح بالأداء ودفعه المرتبة الأولى في عدد المخالفات التي تمت معاينتها (19.309) تليها المخالفات المتعلقة بالفواتير وسندات المرور (13.573).

وقد تسنى لمصالح الجباية استخلاص مبلغ 4.331 م.د في سنة 2020 من عمليات الصلح التي أبرمتها مع المخالفين وتتمثل في تعريفة الصلح المستوجبة دون اعتبار المردود المتأتي من تسوية الوضعية الجبائية للمخالفين باعتبار ان التشريع الجبائي يشترط على كل مخالف دفع تعريفة صلح وتسوية وضعيته الجبائية، وذلك مقابل 5.439 م.د في سنة 2019.

المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	15 690	15 477	18 000	11 914	66.2 %	20 000	25 000

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية والتثبت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد جمعي لمحاضر تبليغ نتائج المراجعة الجبائية المعمقة والأولية المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة.
- ✓ **مصدر المعلومات:** المنظومة الإعلامية "صادق"

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

كان لجائحة كورونا تأثير سلبي على مستوى الأداء حيث بلغ معدل مدة المراجعة المعمقة المنجزة 199 يوما خلال سنة 2020 مقابل 187 يوما سنة 2019 بمعدل نقصان 12 يوما لكل عملية ما أثر على تراجع العدد الجملي للمراجعات المنجزة

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به

أصدرت مصالح الجباية 9.973 قرارا في التوظيف الاجباري في سنة 2020 بمجموع مبالغ موظفة قدرها 1.088.547 م.د مقابل 15.198 قرارا في التوظيف الاجباري سنة 2019 بمبالغ موظفة مجموعها 1.044.347 م.د. .وهو ما يمثل نسبة زيادة بـ 4.23% في مستوى المردود من حيث المبالغ الموظفة، وتراجعا بنسبة 34.37% من حيث عدد قرارات التوظيف ويعود هذا التراجع إلى سببين على الأقل، السبب الأول يعود إلى الإجراءات التي تم اتخاذها صلب الفصل 49 من قانون المالية لسنة 2019 والذي ضبط حدا أقصى لتبليغ قرارات التوظيف الإجباري مما انجر عنه انخفاض كبير في عدد قرارات التوظيف الإجباري الصادرة سنة 2020 وأما السبب الثاني فيتعلق بالوضع الصحي سنة 2020 بسبب جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي الشامل الذي اثر بصفة ملحوظة على المردود العام للمصالح الخارجية للإدارة العامة للآداءات.

وتمثل قرارات التوظيف الإجباري الصادرة بسبب عدم امتثال المطالبين بالأداء إلى التنابيه الموجهة إليهم لإيداع تصاريحهم النسبة الأكبر من ناحية العدد فقد بلغ عدد تلك القرارات 5.178 قرارا في سنة 2020 بمبالغ موظفة مجموعها 175.395 م.د. مقابل 10.736 قرارا في سنة 2019 بمبالغ موظفة مجموعها 394.076 م.د. وتليها القرارات المتخذة إثر مراجعة أولية بـ 3.771 قرارا(مقابل 3.451 قرارا سنة 2019) وإثر عمليات مراجعة معمقة بـ 725 قرارا (مقابل 589 قرارا في سنة 2019).

وتحتل القرارات الصادرة إثر عمليات مراجعة معمقة المرتبة الأولى من ناحية المردود بـ 724 م.د. في سنة 2020 (مقابل 474 م.د. في سنة 2019) تليها القرارات الصادرة بسبب عدم امتثال المطالبين بالأداء إلى التنابيه الموجهة إليهم لإيداع تصاريحهم.

-الهدف الاستراتيجي 3.0.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية ويمكن من تقييم درجة نجاعة سياسة إدارة الجباية في توجيه تدخلات الرقابة الجبائيّة نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائيّة المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهميّة وحجم النشاط.

المؤشر 1.3.0.2:مردود المراقبة الجبائية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
مليون دينار	2 729	3 200	2 800	3 177	113.4 %	2 900	3 000

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر** : في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية وإلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائية.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد جمعي لمردود عمليات التسوية وعدم الإعتراض على قرارات التوظيف الإجباري والأحكام.
- ✓ **مصدر المعلومات:** المنظومة الإعلامية "صادق".

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب:

بلغ المردود الجملي المحقّق 3177م.د مسجلا بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2019 في ظل الجائحة التي مرّت بها البلاد غير أنه تم تجاوز التقديرات المبرمجة لسنة 2020.

المؤشر 2.3.0.2:نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	31.8	35.3	52.0	23.42	45 %	54	56

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية والتثبت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد كسري (القاسم :مردود الصلح / المقسوم: الدفع بالحاضر)
- ✓ **مصدر المعلومات:** منظومتي الإعلامية "رفيق " و "صادق".

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

ساهمت مصالح المراقبة الجبائية إلى موفى2020، في توفير مبالغ مدفوعة بالحاضر لخزينة الدولة بلغت 571,4 م د، مسجلة تراجعا بنسبة 42,2%مقارنة بسنة 2019 بالنظر إلى ظروف العمل التي ميّزت سنة 2020 في ظل الجائحة التي مرّت بها البلاد من ناحية وإلى العفو الجبائي الذي ميّز سنة 2019 جبائيا بما مكّن من تحقيق عمليات دفع مبالغ بالحاضر هامّة من ناحية أخرى.

المؤشر 3.3.0.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	70.35	70.40	73.0	74.92	102 %	74	75

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** موسط المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** معدل موسط السلسلة الإحصائية 50%(Médiane) لمجموع المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية
- ✓ **مصدر المعلومات:** هياكل الإدارة العامة للأداءات المكلفة بالنزاع الجبائي والصلح القضائي.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020

سجل عدد الدعاوى المنشورة أمام المحاكم الابتدائية سنة 2020 ارتفاعا إذ بلغ 5.059 قضية مقابل 4.767 قضية سنة 2019 في حين أن عدد القضايا المحكوم فيها ابتدائيا عرف تراجعا ملحوظا إذ تم البت في 1139 قضية سنة 2020 مقابل 1816 سنة 2019 وبالتالي فإن نسبة القضايا التي تم البت

فيها مقارنة بعدد القضايا المنشورة بلغت 22.51 %في سنة 2020 مقابل 38.1% سنة 2019 ويعزى هذا التراجع إلى تعليق الآجال وإجراءات التقاضي بسبب جائحة كورونا خلال الفترة الممتدة من 23 مارس 2020 إلى 18 جويلية 2020.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

تمكن المؤشرات من قيس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة بصفة عامة وبصفة خاصة من قيس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير كافة الضمانات التشريعية وتفادي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء. كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

هذا وقد **أيدت المحاكم الابتدائية التعديلات** التي ادخلتها مصالح الجباية على الوضعية الجبائية للمطالبين بالضريبة وأقرت المبالغ التي وظفتها مصالح الجباية بنسبة 71.81% (186.890 م د) وبالتالي شهدت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2019 بنسبة 53.7 % (233.393 م د) هذا وتجدر الإشارة الى ان المبالغ المضمنة بمجموع قرارات التوظيف الاجباري موضوع الدعاوى التي تم البت فيها بلغت 260.267 مليون دينار مقابل 343.605 مليون دينار سنة 2019. وفيما يلي تفصيل ذلك:

- **قرارات التوظيف المتصالح في شأنها:** شهد عدد القضايا المتصالح في شأنها سنة 2020 تراجعا ملحوظا اذ بلغت 78 قضية بمبلغ توظيف قدره 18.135 م د بعد ان كانت سنة 2019 في حدود 228 قضية بمبلغ توظيف قدره 55.865 م د، وسجلت نسبة المبالغ المتصالح في شأنها مقارنة بالمبالغ الموظفة تراجعا سنة 2020 حيث بلغت 30.3% (بمبلغ قدره 5.494 م د) مقابل 38.09% سنة 2019 (بمبلغ قدره 21.277 م د).

- **قرارات التوظيف المحكوم بإقرارها:** تراجع عدد قرارات التوظيف الإجباري المحكوم بإقرارها من 800 سنة 2019 إلى حدود 587 قرارا سنة 2020 إلا أن نسبة الإقرار ارتفعت من 44.05% إلى 54.54% كما تراجعت المبالغ المحكوم بإقرارها من 125.678 م.د سنة 2019 إلى 98.645 م.د سنة 2020.

- **قرارات التوظيف المحكوم بتعديلها:** سجل عدد قرارات التوظيف الإجباري المحكوم بتعديلها تراجعا سنة 2020 إذ قضت المحاكم بتعديل 309 قرارا مقابل 525 قرارا في سنة 2019.

وأقرت المحاكم توظيف 82.751 م.د. من مجموع 122.446 م.د. في سنة 2020 (أي بنسبة 67.58%) مقابل 86.438 م.د. من مجموع 184.777 م.د. (أي بنسبة 46.78% سنة 2019)، وبالتالي فإنها سجلت ارتفاعا على مستوى نسبة الإقرار.

- **قرارات التوظيف المحكوم بإلغائها:** قضت المحاكم بإلغاء 165 قرارا في سنة 2020 أي بنسبة 14.49% من مجموع القرارات المحكوم فيها (نفس النسبة تقريبا في سنة 2019 بـ 14.46 %) في حين تراجعت خلال سنة 2020 المبالغ الملغاة حيث أنها مرت من 68 م.د. خلال سنة 2019 إلى 21 م.د. خلال سنة 2020.

2 – تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التعديلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	158 640	180 908	22 268	**114%**
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	8 036	8 484	448	**106%**
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	120	85	-35	**71%**
	اعتمادات الدفع	120	85	-36	**70%**
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	13 100	4 287	-8 813	**33%**
	اعتمادات الدفع	8 103	1 952	-6 151	**24%**
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**179896**	**193 764**	**13 868**	**108%**
	اعتمادات الدفع	**174 900**	**191 429**	**16 529**	**109%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

بالنسبة للاستثمارات: فإن ضعف نسبة الإنجاز والمقدرة بـ 19% تعود أساسا إلى:

- فتح إعتمادات لاقتناء قطعة أرض بحدائق المنزه لم نتوصل إلى إتمام عملية التخصيص نظرا لطول الإجراءات وتغيير الحكومة في العديد من المناسبات وهو نفس الشيء بالنسبة لقطعة الأرض المزمع اقتناؤها والكائنة بمدينة بن عروس والراجعة بالنظر إلى الأملاك المصادرة لحزب التجمع المنحل حوالي 2 م د؛
- رصد اعتمادات بما قدره 3,850 م د خلال شهر ديسمبر 2020 لاقتناء تجهيزات ومعدات إعلامية يستحيل استهلاكها قبل موفى السنة المالية؛
- ضعف تنفيذ برنامج التهيئة والصيانة على مستوى جل المراكز الجهوية لمراقبة الاداءات والذي يعود بالأساس إلى قلة الإطارات المختصة في هذا المجال من ناحية ومن ناحية أخرى انتشار جائحة كورونا وسن إجراءات حجر صحي شامل وحجر صحي موجه.

جدول عدد4:

توزيع تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

ب ف	ق م ت 2020					انجازات 2020				
	تاجير	تسيير	تدخلات	استثمار	مجموع	تاجير	تسيير	تدخلات	استثمار	مجموع
1	158 640	2 792	121	5 870	**167 423**	25 233	3 382	85	956	**29 656**
2	0	191	0	22	**213**	5 569	190	0	65	**5 824**
3	0	130	0	114	**244**	4 949	131	0	0	**5 080**
4	0	149	0	440	**589**	5 667	156	0	22	**5 845**
5	0	109	0	76	**185**	3 737	100	0	46	**3 883**
6	0	177	0	50	**227**	7 553	213	0	44	**7 810**
7	0	135	0	30	**165**	4 779	124	0	21	**4 924**
8	0	123	0	199	**322**	3 626	107	0	0	**3 733**
9	0	281	0	32	**313**	9 025	312	0	85	**9 422**
A	0	164	0	60	**224**	6 719	186	0	55	**6 960**
B	0	87	0	30	**117**	2 181	74	0	5	**2 260**
C	0	95	0	30	**125**	2 375	73	0	10	**2 458**
D	0	115	0	80	**195**	5 050	114	0	2	**5 166**
E	0	86	0	65	**151**	2 256	65	0	22	**2 343**
F	0	101	0	90	**191**	3 119	95	0	35	**3 249**
G	0	214	0	55	**269**	10 334	251	0	9	**10 594**
H	0	107	0	15	**122**	4 314	95	0	34	**4 443**
I	0	226	0	30	**256**	8 027	213	0	39	**8 279**
J	0	348	0	40	**388**	6 912	344	0	88	**7 344**
K	0	321	0	33	**354**	5 571	332	0	33	**5 936**
L	0	78	0	15	**93**	2 536	77	0	65	**2 678**
M	0	149	0	20	**169**	5 574	136	0	20	**5 730**
N	0	215	0	375	**590**	6 873	202	0	50	**7 125**
O	0	158	0	52	**210**	5 907	127	0	38	**6 072**
P	0	280	0	55	**335**	9 573	264	0	11	**9 848**
Q	0	500	0	105	**605**	8 509	461	0	158	**9 128**
R	0	331	0	40	**371**	7 157	313	0	0	**7 470**
S	0	277	0	40	**317**	6 004	262	0	39	**6 305**
T	0	97	0	40	**137**	1 779	85	0	0	**1 864**
مجموع البرنامج	**158 640**	**8 036**	**121**	**8 103**	**174 900**	**180 908**	**8 484**	**85**	**1 952**	**191 429**

البرنامج عدد 3 : برنامج المحاسبة العمومية

رئيس البرنامج : السيد رفيق شوشان	(بداية من سنة 2019)

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف الاستراتيجي 1.0.3. ضمان توفير الموارد المكلفة باستخلاصها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

تسعى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص لضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية.

وتعتبر عمليّة استخلاص الدّيون العموميّة المهمّة الأساسيّة للإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسيّة في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانيّة السّنة. وبالتالي تسعى الإدارة إلى ضمان توفير هذه الموارد بتركيز كل الآليات اللازمة التي تخول للمحاسب العمومي أن يقوم بكلّ ما يلزم من إجراءات تؤدّي إلى استخلاص المبلغ المضمن بإذن الاستخلاص. وتختلف مهمّة المحاسب العمومي حسب نوعية الموارد التي كلّف بجبايتها: استخلاص الأداءات والمعاليم بصفة فورية أو استخلاص بعنوان ديون مثقلة.

المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 مقارنة بانجازات 2019 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
مليون دينار (1)	24503.3	(2)28900.9	32079.9	(3)27147	84.62%	–	–
نسبة مائوية	15.65	17.9%	11%	-6.1%		11	11

(1) نسبة تطوّر استخلاص الموارد الجبائية باعتبار مبالغ فائض الأداء التي تمّ إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة بمناسبة عملية التجميع لدى أمين المال العام.

(2) الانجازات النهائية.

(3) الانجازات الأولية.

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكّن من قيس تطوّر المداخيل الجبائية بصنفيها المستخلصة بالحاضر أو بعنوان الديون المثقلة مقارنة بالسنة السابقة بما يساوي أو يفوق تطوّر تقديرات ميزانية الدولة للفترة المعنية.

- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**

(استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة الجارية–استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة السابقة

- ✓ **مصدر المعلومات:** منظومة رفيق

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تم خلال سنة 2020، تسجيل تراجع في نسبة تطوّر استخلاص الموارد الجبائيّة من ديون فوريّة ومثقلة تقدر بـ 5.5 %مقارنة بسنة 2019 حيث تم استخلاص **27159.9 م.د** مقابل **28900.9م.د** سنة 2019. وبالتالي لم يتم تحقيق الهدف المنشود المقدر بـ11% .

وتعتبر سنة 2020، سنة استثنائية نظرا للظروف الصحية الطارئة التي انعكست سلبا على جميع القطاعات ومن بينها المالية العمومية عامة واستخلاص الموارد خاصة، حيث تمّ عند فترة الحجر الصحي الشامل غلق جميع القباضات المالية أمام العموم والاقتصار على توفير بعض الخدمات الضرورية الطارئة تولت إسداءها مجموعة من القباضات. كما كانت العودة للعمل، إثر فترة الحجر الصحي الشامل، تدريجية بنظام الحصة الواحدة ونظام الفرق. وهذا ما نتج عنه تعطل إسداء الخدمات للمواطن بما يعادل 3 أشهر عمل فعلي علاوة على إيقاف التتبعات (المرسوم عدد 30 لسنة 2020) وتأجيل دفع بعض الأداءات وإعادة جدولة بعض الديون (الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019) مع تمكين الشركات المتضررة من جدولة لديونها (مرسوم عدد 6 لسنة 2020).

وقامت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بعدة أنشطة قصد تحسين نتائج الاستخلاص بالنسبة للديون الفورية لسنة 2020 وخاصة إطلاق مبادرة خلال شهر نوفمبر لسنة 2020، ترمي إلى تغطية الهوة المسجلة خلال فترة الحجر الصحي وتوفير الموارد لفائدة خزينة الدولة عبر التركيز على استخلاص معاليم التسجيل الموظفة على الأحكام والقرارات العدلية المتعلقة بالمؤسسات المالية. وتم في هذا الإطار تبليغ أكثر من 1000 إعلام للمبالغ التي تتجاوز 100 ألف دينار. وقد ساهم ذلك بتحقيق نتيجة استخلاص تفوق المعدلات العادية من جهة خلال شهر ديسمبر 2020 (4.2 م.د قبل فترة الحجر الصحي و2.4م.د بعد

الحجر الصحي) والتقليص من الانخفاض المسجل في نتائج الاستخلاص بالنسبة لهذه المعاليم بما يقدر بـ 39.329م.د مع العلم انه سنة 2019 تم استخلاص 47.742م.د.

المؤشر 2.1.0.3 : نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 مقارنة بانجازات 2019 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
مليون دينار (1)	3439	3465.9	3743.2	3505 .9	93.66%	–	–
نسبة مائوية	27	0.78%	8,5%	1.15%		8.5	8,5

(1) تم اعتماد النتائج النهائية للمبالغ المستخلصة مع احتساب المبالغ الديوانية.

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكن من قيس نسق تطوّر استخلاص المداخيل غير الجبائية بالمقارنة مع السنة السابقة بما يساوي أو يفوق تطوّر تقديرات ميزانية الدولة للفترة المعنية. وتشمل المداخيل غير الجبائية بالأساس الخطايا المحكوم بها قضائيا وديون أملاك الدولة.

- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**

(استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة الجارية–استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة السابقة)*100/ استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة السابقة

- ✓ **مصدر المعلومات:** منظومة رفيق

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

– تم خلال سنة 2020، تسجيل نسبة تطوّر ضعيفة في استخلاص الموارد غيرالجبائيّة تقدر بـ 1.15%بمبلغ جملي يقدر بـ 3505.9م.د مقارنة بـ 3465.9م.دسنة 2019.وبالتالي لم يتم تحقيق الهدف المنشود المقدر بـ 8.5% . ويفسر ذلك إلى الأسباب التي تمت الإشارة إليها سابقا.

المؤشر 3.1.0.3 :نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 مقارنة بانجازات 2019 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
مليون دينار	997.5	1583.2	1820.45	1218	67%	–	–
نسبة مائوية	8.73%	%58.7	15%	−23%		15	15

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكن من قيس نسق تطور استخلاصات الديون المثقلة مقارنة بالسنة السابقة مع العلم أن نجاعة هذه العملية تفضي إلى تفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة من ناحية وإلى ضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقا لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**

(استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة الجارية – مبلغ استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة السابقة) *100 /مبلغ استخلاصات الديون المثقلة بعنوان السنة السابقة

- ✓**مصدر المعلومات:** منظومة رفيق

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تم خلال سنة 2020، تسجيل تراجع في نسبة تطوّر استخلاص الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية تقدر بـ 23 %مقارنة بسنة 2019 حيث تم استخلاص **1218م.د** مقابل **1820.45 م.د** سنة2019.

ورغم أن سنة 2019 تمثل سنة عفو جبائي، إلا أنه تمت المحافظة على نفس نسق الاستخلاص خلال سنة 2020 وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار للمبالغ الهامة المستخلصة بصفة استثنائية خلال سنة 2019 على مستوى قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى. حيث تم استخلاص 320 م.د بعنوان دين مثقل بذمة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ومبلغ 183 م.د بعنوان دين مثقل بذمة

المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. وبذلك تصبح نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة دون اعتبار المبالغ الهامة المستخلصة بصفة استثنائية 3%.

وقد تناسقت مجهودات الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مع الإجراءات الاستثنائية المتخذة من قبل الدولة لمجابهة الكوفيد19 والآثار المالية والاقتصادية المنجرة عنه وقامت في هذا الإطار بتفعيل الإجراءات المتخذة في إطار مساعدة المؤسسات المتضررة من تداعيات انتشار وباء كورونا. وتتمثل في:

- التمديد في الآجال القصوى للعفو الجبائي لسنة 2019، من 5 سنوات كحد أقصى إلى 7 سنوات وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 7 من المرسوم عدد 30 المؤرخ في 12 جوان 2020 الذي تم بمقتضاه تنقيح الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019: وتم في هذا الإطار بالتنسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية تحيين منظومة رفيق. كما عهدت دراسة مطالب التمديد في الجدولات المبرمة في إطار العفو الجبائي إلى أمانة المال الجهوية بالنسبة للجدولات التي لا تتجاوز 5 سنوات و إلى اللجنة المركزية بوزارة المالية بالنسبة للجدولات التي تتجاوز 5 سنوات
- تمكين المؤسسات المتضررة في إطار الكوفيد من جدولة ديونها المثقلة خلال سنتي 2019-2020 على مدة أقصاها7 سنوات مع إمكانية التمديد فيها وذلك تطبيقا لقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 12 جوان 2020 تطبيقا للأمر الحكومي عدد 308 المؤرخ في 08 ماي 2020 المتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدة تداعيات انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 الموافق لأحكام المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 16 أفريل 2020. وقد ساهم هذا الإجراء إلى حد موفى 2020، المؤسسات المتضررة من إبرام 313 جدولة بمبلغ جملي قدره 273.9 م.د وبلغت الاستخلاصات بعنوان تلك الروزنامات21م.د.

المؤشر 4.1.0.3 : نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
مليون دينار	1046,4	1168.9	1241.8	1134	-107.8	-	-
نسبة مائوية[3]	-	%100.1	100	91%	-8.7%	100	100

(3) تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكّن من قيس المجهود المبذول لجباية الموارد المحلية التي تعتبر أساسية لضمان التصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعات المحلية وتحقيق توازناتها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية.

- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** جملة الموارد المستخلصة في السنة (فورية ومثقلة)/جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة بميزانيتها.
- ✓ **مصدر المعلومات:** الحسابات الشهرية والسنوية للجماعات المحلية.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تم خلال سنة 2020، استخلاص مبلغ 1134م.د من موارد العنوان الأول للجماعات المحلية والتي قدرت ميزانياتها استخلاص 1241.8 م.د ما يعادل بالتالي نسبة انجاز للتقديرات بـ 91% . ويبين الجدول التالي نسبة تطور استخلاص مختلف المعاليم من سنة 2019 إلى 2020:

بيـــــان الموارد	2019	التقديرات النهائية 2020	2020	نسبة انجاز التقديرات
- المعلوم على العقارات المبنيـــة	76.1	55,8	**34.8**	**62%**
- المعلوم على الأراضي غير المبنية	33.4	31,7	**29.7**	**94%**
- المعلوم علـــى المؤسســـات	314.0	343,3	**309**	**90%**
-المعاليم الموظفة على الأسواق	89.3	81,0	**58.8**	**73%**
- معاليم الاكرية و المعدات	34.3	37,5	**31.2**	**83%**
-معاليم اخرى مختلفة	620.3	692,5	**670.5**	**97%**
جملة موارد العنوان الأول	**1168.9**	**1241,8**	**1134**	**91%**

يلاحظ تراجع عام في جميع المعاليم البلدية مقارنة بسنة 2019، ويرجع ذلك أساسا إلى الإغلاق الكلي نتيجة للجائحة الصحية الكوفيد-19. حيث شهدت معاليم الأسواق عمليات طرح من قبل الجماعات المحلية بالنسبة للفترات التي شهدت الحجر الصحي الشامل خلال سنة 2021 مما يفسر تقلص مداخيلها مقارنة بالتقديرات.
أما بالنسبة للتراجع الهام في استخلاص المعلوم على العقارات المبنية، فان ذلك يفسر من جهة أخرى بالمبالغ الهامة التي تم استخلاصها على إثر إجراءات العفو الجبائي لسنة 2019 والتي بلغت 76.1 م.د و لم تتجاوز 34.8 م.د سنة 2020.

وأما بالنسبة للمعلوم علـى المؤسسات فانه شهد تراجع طفيف مقارنة بسنة 2019 حيث تم استخلاص309م.د مقابل 314 م.د سنة 2019.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

رغم المجهودات المبذولة لتحقيق القيم المنشودة بالنسبة للمؤشرات الأربعة، لم يقع تحقيق الهدف المأمول وتوفير الموارد المقدرة بقانون المالية لسنة 2020 والمكلفة باستخلاصها برنامج المحاسبة العمومية ويرجع ذلك بالأساس إلى تداعيات الأزمة الصحية كوفيد 19 كما تم بيانه آنفا.

الهدف الاستراتيجي 2.0.3: إحكام تأدية النفقات العمومية

تعمل الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص على تأدية النفقات العمومية المرخصّ فيها بقانون المالية في أسرع الآجال إلى مستحقيها.

كما تتولى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص مهمّة تنفيذ النفقات العمومية وتحرص على التوظيف الأمثل لمسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية من جهة والسّعي إلى تقليص آجال خلاص دائني الدّولة بما يضمن عدم الإضرار بوضعيتهم المالية من جهة أخرى. وباعتبار أنّ مرحلة تأدية النفقة تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، أوكل المشرّع إلى المحاسب العمومي مهمّة رقابية شاملة، للحدّ من مخاطر الإضرار بمصالح الخزينة في صورة تأدية نفقات تشوبها اخلالات تمس من صحتها.

المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
يوم (1)	4,72	5	5	5	100%	5	5

(1) :الآجال الفاصلة بين إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الآمر بالصرف وبين تاريخ التأشير من قبل المحاسب العمومي

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر** : يمكّن هذا المؤشّر من احتساب معدل الآجال الفعلية للتأشير على أوامر الصرف (بالنسبة لجميع النفقات العمومية)ابتداء من تاريخ إحالتها من قبل مصالح الآمر بالصرف.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**(مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها / مجموع الأوامر بالصرف للسنة)
- ✓ **مصدر المعلومات:** منظومة "أدب"

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ معدل آجال التأشير على النفقات العمومية سنة 2020، 5 أيام. مع العلم أن المحاسب العمومي مطالب بإنجاز الأعمال الرقابية للتأشير على الأمر بالصرف وذلك قبل انتهاء الأجل الأقصى المخصص لفترة المراقبة والمحدد بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 أكتوبر 1986 بـ 5 أيام لنفقات التأجير وبـ15 يوما بالنسبة لباقي النفقات.

وقد تم تركيز برمجة بالتنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية ساهمت في التقليص من الوثائق التي يتم استخراجها من المنظومة "أدب" واعتماد الارسال الآلي إلى الآمر بالصرف على شكل جداول مما ساهم في تقليص الآجال من جهة ومن استعمال الأوراق من جهة أخرى. كما تم تنظيم 6 دورات تكوينية في مجال تأدية النفقات لمختلف أعوان وإطارات الأمانة العامة للمصاريف.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

تم تحقيق الهدف بعدم تجاوز المدة 5 أيام للتأشير على أوامر الصرف.

الهدف الاستراتيجي 3.0.3 : تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

تكريسا لمبدأ الشفافية، تتم متابعة مطابقة حسابات المحاسبين العموميين من حيث الصحة والشمولية والآجال. والغاية من ذلك توفير معلومة محاسبية موثوق بها تساهم في إعدادها مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوّها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

ويتمّ استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرّقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

المؤشر1.3.0.3 : نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	94.10	94	95	95	%100	96	96

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من مقارنة نسبة الحسابات المطابقة إثر عمليّات المراقبة على الحسابات الشهريّة والسنويّة المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة بالعدد الجملي للحسابات. ويمكن احتساب هذا المؤشر حسب صنف المركز المحاسبي(قباضة مالية، أمانة مال جهوية،...).
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**(عدد الحسابات المقدمة المطابقة / العدد الجملي للحسابات المقدمة) في جميع أمانات المال الجهوية.
- ✓ **مصدر المعلومات:** تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات / وحدة التنظيم والتنسيق والاتصال

تحليل النتائج مقارنة بتقديرات المؤشر:

شهدت نسبة مطابقة الحسابات تطورا بين سنة 2019 وسنة 2020 حيث تمّ تسجيل 95% سنة 2020 مقارنة بـ 94% سنة 2019، ويعود ذلك إلى ايلاء أعمال الرقابة والمراجعة الأهميّة القصوى وكذلك التّرفيع في عدد عمليّات التفقّد والتدقيق.. كما تم تكثيف آليات الرّقابة المحاسبية على مستوى أمانات المال الجهوية والتركيز على التّحسيس بخطورة الأخطاء من خلال تكثيف عمليات التأطير والمتابعة وإصدار مذكرات توضيحية حول الإجراءات المحاسبية الاستثنائية.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

تمّ تحقيق الهدف بالرجوع إلى تحقيق القيمة المنشودة المقدرة ب 95 **%** بعنوان نسبة الحسابات المطابقة مقارنة بجملة الحسابات المعدة شهريا وسنويا من قبل جميع المحاسبين العموميين.

الهدف الاستراتيجي 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات وتوفير وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبين بالأداء بمختلف القباضات المالية.

المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
دقيقة	4.7	5	5	5	100%	5	5

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** تعتبر العناية بالاستقبال المباشر أولوية تندرج ضمن الأهداف الرامية إلى الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن وإسداء الخدمة بالجودة المطلوبة. ويبرز ذلك عبر تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية وتوزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة الخدمات المسداة هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات وخاصة تقليص وقت انتظار المواطنين.

- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** وقت الانتظار بالقباضات المالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن/عدد القباضات المعنية.

- ✓ **مصدر المعلومات:** منظومة إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية

تحليل النتائج مقارنة بتقديرات المؤشر:

تمّ تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى. وحسب النتائج المحققة لم يتجاوز معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية سنة 2020، القيمة المأمولة المقدرة بـ 5 دقائق وهو ما يتعين المحافظة عليه خلال السنوات القادمة.

المؤشر 2.4.0.3.: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
العدد	-	104	+104 (208)	235 +131	+27 مطرفية	+104	+50

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** في إطار التفعيل التدريجي لاستراتيجية تطوير طرق الدفع الالكتروني بالقباضات المالية الذي يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة وتسهيل التعامل مع المطالبين بالأداء، يتم اعتماد البطاقات البنكية كوسيلة جديدة للدفع حيث يمكن للمطالبين بالأداء استعمال بطاقاتهم البنكية لخلاص جميع الخدمات التي تقدّمها القباضة المالية ما عدى الديون المثقلة. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليص تداول الأموال نقدا بمختلف المراكز المحاسبية وبالتالي المساهمة في تقليص العدوى من الكوفيد-19.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مطرفيات الدفع التي تم تجهيز القباضات بها.

✓ **مصدر المعلومات:** وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

تحليل النتائج مقارنة بتقديرات المؤشر:

تم خلال سنة 2020، مواصلة أعمال تجهيز الدفعة الثانية من القباضات المالية بمطرفيات الدفع الإلكتروني لتصبح عددها 235 قباضة مجهزة مع مواصلة أنشطة التكوين والتحسيس حول استعمالها من قبل المواطنين والأعوان. وقد قامت الإدارة بالعمل على تشجيع استعمال المطرفيات من قبل المواطنين وذلك باقتراح تكفل الدولة بالمعاليم الموظفة على العمليات المنجزة من قبل المواطنين بمطرفية الدفع والذي تمت المصادقة عليه بقانون المالية لسنة 2021. كما تم تكوين وتأطير 182 مشارك من قباض المالية والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

بالرجوع إلى النتائج المحققة بالنسبة إلى المؤشرين المعتمدين يستنتج أنه تمّ تحقيق الهدف المنشود المتعلق بتحسين جودة الخدمات.

2 –تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المحاسبة العمومية، يتطلب توفير الوسائل اللوجستية والمادية التي تساهم في تسهيل عمل الإطارات والأعوان من جهة وفي تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتقريبها لهم من جهة أخرى .

ومن أهم هذه الوسائل، توفير مقرات مهيأة وفي حالة جيدة حسب معايير مضبوطة (مثال ذلك:أشغال تهيئة وصيانة القباضة المالية بقربة، والقباضة المالية بمجاز الباب وعدة قباضات اخرى)، تجديد التجهيزات والمعدات، تكوين الإطارات والأعوان، المحافظة على سلامة المقرات والأموال والقيم بتوفير وسائل السلامة الضرورية لذلك. وخاصة سلامة الأعوان وحفظ صحتهم وصحة المواطنين وجميع إجراءات التوقي من الكوفيد-19.

وعلى هذا الأساس، فقد تم تنفيذ ميزانية برنامج المحاسبة العمومية بعنوان سنة **2020**المقدرة دفعا بـ **295179,844 أ. د** على النحو التالي:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2020 ق. م التعديلي(1)	إنجازات 2020 -2	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	233849	263535	-504	99,81
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	12595	13165	-2053	86,47
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	23	20	-2	88,53
	اعتمادات الدفع	23	13	-2	88,53
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	39481	28350	-18830	60,08
	اعتمادات الدفع	16095	8687	-7408	53,97
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	285948	306683	-19582	94
	اعتمادات الدفع	262562	285400	22838	109

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التعديلي(1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي عدد 1	نشاط عدد 4	282911,131	282911,131	275348,218	7562,913	97,33%
البرنامج الفرعي عدد 2	نشاط عدد 4	303,346	303,346	254,812	48,534	84,00%
البرنامج الفرعي عدد 3	نشاط عدد 4	394,029	394,029	372,655	21,374	94,58%
البرنامج الفرعي عدد 4	نشاط عدد 4	540,894	540,894	537,063	3,831	99,29%
البرنامج الفرعي عدد 5	نشاط عدد 4	447,739	447,739	442,180	5,559	98,76%
البرنامج الفرعي عدد 6	نشاط عدد 4	314,744	314,744	258,907	55,837	82,26%
البرنامج الفرعي عدد 7	نشاط عدد 4	412,543	412,543	402,716	9,827	97,62%
البرنامج الفرعي عدد 8	نشاط عدد 4	517,434	517,434	515,959	1,475	99,71%
البرنامج الفرعي عدد 9	نشاط عدد 4	471,834	471,834	452,182	19,652	95,83%
البرنامج الفرعي A	نشاط عدد 4	338,433	338,433	215,721	122,712	63,74%
البرنامج الفرعي B	نشاط عدد 4	404,956	404,956	264,248	140,708	65,25%
البرنامج الفرعي C	نشاط عدد 4	363,843	363,843	186,401	177,442	51,23%
البرنامج الفرعي D	نشاط عدد 4	187,957	187,957	120,757	67,200	64,25%
البرنامج الفرعي E	نشاط عدد 4	552,069	552,069	537,293	14,776	97,32%
البرنامج الفرعي F	نشاط عدد 4	340,201	340,201	331,643	8,558	97,48%
البرنامج الفرعي G	نشاط عدد 4	277,027	277,027	274,392	2,635	99,05%
البرنامج الفرعي H	نشاط عدد 4	377,557	377,557	377,393	0,164	99,96%
البرنامج الفرعي I	نشاط عدد 4	434,114	434,114	280,874	153,240	64,70%
البرنامج الفرعي J	نشاط عدد 4	302,949	302,949	214,571	88,378	70,83%
البرنامج الفرعي K	نشاط عدد 4	327,204	327,204	281,880	45,324	86,15%
البرنامج الفرعي L	نشاط عدد 4	689,506	689,506	488,848	200,658	70,90%
البرنامج الفرعي M	نشاط عدد 4	145,778	145,778	96,279	49,499	66,04%
البرنامج الفرعي N	نشاط عدد 4	331,701	331,701	249,104	82,597	75,10%

البرنامج الفرعي O	نشاط عدد 4	280,200	280,200	276,998	3,202	98,86%
البرنامج الفرعي P	نشاط عدد 4	628,019	628,019	177,937	450,082	28,33%
البرنامج الفرعي Q	نشاط عدد 4	235,507	235,507	181,527	53,980	77,08%
البرنامج الفرعي R	نشاط عدد 4	422,540	422,540	390,811	31,729	92,49%
البرنامج الفرعي S	نشاط عدد 4	479,274	479,274	295,572	183,702	61,67%
البرنامج الفرعي T	نشاط عدد 4	515,037	515,037	327,907	187,130	63,67%
البرنامج الفرعي U	نشاط عدد 4	586,313	586,313	570,755	15,558	97,35%
البرنامج الفرعي V	نشاط عدد 4	615,965	615,965	485,510	130,455	78,82%
البرنامج الفرعي W	نشاط عدد 4	30,000	30,000	0,000	30,000	0,00%
المجمـــوع		295179,844	295179,844	295179,844	9968,731	96,62%

❖ تحليل الانجازات:

✓ **بالنسبة لنفقات التسيير:**

شهدت نفقات التسيير لسنة 2020 نقصا في الاعتمادات مقارنة بالسنوات السابقة كما تم تسجيل زيادة في مبلغ المتخلدات شملت أساسا مصاريف استهلاك الكهرباء والغاز وكذلك مصاريف استهلاك الماء والهاتف والمراسلات الإدارية.

كما تجدر الإشارة إلى أن النقص في الاعتمادات وتقلصها قد ترتبت عنه صعوبة بل استحالة في تجديد التجهيزات والمعدات والأثاث ووسائل العمل عموما بالإضافة إلى ارتفاع كلفة تعهد وصيانة هذه المعدات.

وتميزت سنة 2020 باتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير في إطار التوقي من انتشار وباء كورونا في مختلف المصالح الراجعة للبرنامج حيث تم صرف ما يقارب 400أ.د خصصت لاقتناء مواد التنظيف ومستلزمات الوقاية من الكوفيد 19 من أقنعة واقية ومعقم للأيدي وقد عمل جميع رؤساء البرامج الفرعية على التصرف في هذه الاعتمادات لتغطية الحاجيات الضرورية للجهة. كما تم اقتناء 65 آلة لرش مواد التعقيم وتوزيعها على مختلف الجهات والقيام بعمليات التعقيم لمقرات العمل بالتعاون مع المصالح المحلية خاصة منها البلديات.

✓ **بالنسبة لنفقات الاستثمار:**

إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار هو النسق الضعيف في استهلاك الاعتمادات المبرمجة على نفقات الاستثمار خلال سنة 2020، ومرد ذلك أساسا إلى الظروف الاستثنائية التي عرفتها البلاد نتيجة

تفشي جائحة الكوفيد 19 وهو ما انعكس سلبا على السير العادي لكل المرافق العمومية، وقد تم تسجيل فوائض اعتمادات دفع شملت خاصة المشاريع التالية:

- ✓ التأخير الحاصل في تنفيذ الصفقة المتعلقة باقتناء معدات إعلامية لفائدة المصالح الوزارة بعنوان سنة 2019 علما وأن مركز الإعلامية للوزارة هو الهيكل المتعهد بهذه الصفقة،
- ✓ عدم استهلاك الاعتمادات المخصصة لاقتناء وسائل النقل لفائدة مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص نظرا لعدم إتمام إجراءات الصفقة خلال سنة 2020، من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات لوزارة المالية والتي تواصل إنجازها خلال تصرف 2021.
- ✓ تعطل دراسات المشاريع الجهوية الكبرى وذلك نظرا لوجود مشاكل عقارية فيما يخص الأراضي التي تم تخصيصها لفائدة وزارة المالية ولطول الإجراءات وما تتطلبه من دراسة طبوغرافية للأرض وإعداد أمثلة الأشغال المختلفة TPD، تعيين مصممين أو الإعلان عن المناظرة في الهندسة المعمارية للمشروع، الدراسة التمهيدية المفصلة، الدراسة التمهيدية الموجزة، إعداد ملف طلب العروض، ومن أهم هذه المشاريع نذكر بناء قصر المالية بنهج انقلترا ، بناء قصر المالية وقباضتين ماليتين وثلاث مساكن وظيفية بقفصة، بناء مجمع المالية أبوالقاسم الشابي بصفاقس...

- ✓ تعطل إنجاز المشاريع الجهوية الكبرى وعدم صرف كامل المبلغ لعدة أسباب أهمها توقف الأشغال خلال الفترة الحجر الصحي الشامل وعزوف المقاولين عن المشاركة في طلبات العروض المبرمج إنجازها في المناطق الداخلية، بطء المقاولين في إنجاز الأشغال المناطة بعهدتهم حسب الروزنامة المحددة سلفا، طول إجراءات فتح وإحالة الإعتمادات، صعوبة الحصول على التراخيص الإدارية

البرنامج عدد 4: مصالح الميزانية

رئيس البرنامج : السيدة درصاف كويس	(بداية من سنة 2020)

1- تقديم نتائج الأداءوتحليلها:

الهدف الاستراتيجي 1.1.4: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

المؤشر1.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	4,2	6,3	**2**	17	%850	3	3

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** $ER = {(|x - \hat{x}|)}/{x}$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و $\hat{x}$ هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
- ✓ **مصدر المعلومات:** منظومة رفيق

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغ مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية 17 % سنة 2020 مقابل 2% مقدرة بالبرنامج السنوي للأداء لسنة 2020 أي أنه تم تجاوز الفارق المقدر بثماني مرات ونصف وهو ما يدل على تراجع جودة المؤشر. ويعود ذلك الى تراجع إنجازات الموارد الجبائية بـ4612 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية الأصلي بالعلاقة مع جائحة كورونا و تأثيرها على الاقتصاد التونسي بما في ذلك:

- ✓التراجع الحاد وغير المسبوق للنشاط الاقتصادي (−8.8) %مقابل فرضية 2.7% معتمدة بقانون المالية) نتيجة الأزمة التي شهدتها تونس والعالم إثر تفشي جائحة "كوفيد−19" وتداعيات اللجوء إلى الحجر الصحي الشامل والموجه إضافة إلى الانعكاس المالي للإجراءات المتخذة لتطويق تداعيات الجائحة على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية المتضررة.
- ✓انخفاض معدل سعر برميل النفط إلى 41.7 دولار سنة 2020مقابل 65 دولار كفرضية معتمدة في تقديرات قانون المالية لسنة 2020مما أدى الى تراجع الضريبة الموظفة على الشركات البترولية
- ✓تراجع الواردات بالأسعار الجارية بـ18.7% في موفى 2020 مقابل تطور بـ9% مقدر مما أدى إلى تراجع المداخيل الجبائية المرتبطة بالتوريد.

وتجدر الملاحظة أنه في صورة اعتماد تقديرات قانون المالية التعديلي عند احتساب المؤشر تصبح قيمة مؤشر الفارق بين التقديرات والإنجازات في المداخيل الجبائية **2.7%**.

المؤشر 2.1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	2,7	5,2	**0,10**	3	%3000	**0,10**	0,10

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة.

✓ **طريقة احتساب المؤشر:** المؤشر: $ER = {(|x - \hat{x}|)}/{\hat{x}}$ باعتبار x هي جملة انجازات نفقات الاستثمار و $\hat{x}$ هي جملة تقديرات نفقات الاستثمار.

✓ **مصدر المعلومات:** منظومتي أمد لإعداد الميزانية وأدب لتنفيذ الميزانية.

تحليل انجازات سنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

تم بالنسبة لسنة 2020، تقدير 0.1% كنسبة فارق بين الانجازات وتقديرات قانون المالية لسنة 2020 في نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية والقروض الخارجية الموظفة. في حين تم تحقيق نسبة 3% (فارق ايجابي) أي ان الانجازات الفعلية تجاوزت التقديرات بالنسبة لنفقات الاستثمار الأمر الذي انجر عنه تباين بين النسبة المقدرة والنسبة المحققة لهذا المؤشر. وبالتالي تراجع في جودة المؤشر.

ويفسر هذا التراجع في جودة المؤشر كالتالي:

- تم بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2020 وفي إطار تسوية متخلدات الإدارة تجاه مقاولي الأشغال العامة الترفيع في نفقات الاستثمار لكل من مهمتي التجهيز والاسكان (+205 م د) والشباب والرياضة (+50 م د).
- من جهة أخرى، وأمام الضغط الذي عرفته اعتمادات الدفع لبعض المهمات خاصة لخلاص مقاولي الأشغال العامة، كما تم تمويل جزء من نفقات الاستثمار الإضافية من مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة على غرار مهمة الفلاحة في حدود 129 م د.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

بصفة إجمالية تم تسجيل تراجع في تحقيق هدف "جودة تقديرات ميزانية الدولة" باعتبار الفترة الاستثنائية المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد 19 وتأثيرها على الفرضيات التي تم على أساسها إعداد ميزانية الدولة على مستوى الموارد والنفقات.

الهدف الاستراتيجي 2.1.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

المؤشر 1.2.1.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	**50**	50	**50**	**50**	%100	**100**	-

تعريف فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها. والمقصود بالحسابات الخاصة كل من الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الحسابات الخاصة (حسابات أموال المشاركة والحسابات الخاصة في الخزينة) التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها /العدد الجملي للحسابات الخاصة.
- ✓ **مصدر المعلومات:** فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة.

تحليل انجازات سنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

بالنسبة إلى سنة 2020، تمت المحافظة على نسبة 50% من الحسابات الخاصة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها. وهي نفس النسبة المنجزة خلال سنة 2018 و2019.

يرتبط تطور هذا المؤشر بتقدم أعمال الفريق المكلف بالحسابات الخاصة حيث تتمثل هذه الأعمال في تشخيص هذه الحسابات خاصة منها المحدثة قبل صدور القانون الأساسي للميزانية. إذ سيتم تقييمها وتقديم التوصيات اللازمة بهدف التقليص من عددها أو ايجاد الصيغة المناسبة لملائمة مواردها مع طبيعة تدخلاتها أوطبيعة إحداثها.

استقر هذا المؤشر في نسبة 50%منذ سنة 2018 إذ شهدت أعمال الفريق المذكور أعلاه نسق بطيء نسبيا لم تتجاوز مرحلة التشخيص علاوة على أنه وباعتبار الوضع الصحي الخاص لم يجتمع هذا الفريق خلال سنة 2020

المؤشر 2.2.1.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	**57**	80	**80**	**86**	%107.5	**100**	-

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمثل تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات حسب الأقسام.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأقسام التي تم إعداد التبويب النهائي المتعلق بها / جملة أقسام نفقات ميزانية الدولة.

✓ **مصدر المعلومات:** فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.

تحليل انجازات سنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

بلغت نسبة التقدم في إعداد التبويب النهائي للنفقات 86%. وتهم هذه الأقسام وفقا للمعطيات المقدمة من فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات كل من: قسم نفقات التأجير، قسم نفقات التسيير، قسم نفقات التدخلات، قسم نفقات العمليات المالية، قسم نفقات التمويل وقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة.

بالنسبة لنفقات الاستثمار لم يتم الانتهاء بعد من الأعمال المتعلقة بإعداد التبويب النهائي الخاص به.
هذا وسيتم تطبيق هذا التبويب ابتداء من سنة 2022 بعد المصادقة عليه.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

بصفة إجمالية، يرتبط تحقيق هدف "تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد" بفرق العمل التي تم إحداثها والتي شهدت تفاوت في نسق أعمالها باعتبار ارتباط بعض بتعاون فني وبآجال مضبوطة.

الهدف 3.1.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

المؤشر 1.3.1.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
يوم	58	58	38	55	%145	35	35

تعليق فني مختصر:

✓ **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع الوزارة المكلفة بالمالية. وتحتوي هذه النشرية على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.

✓ **طريقة احتساب المؤشر:** احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية وتاريخ نشر النشرية الإحصائية الشهرية.

✓ **مصدر المعلومات:** موقع الوزارة المكلفة بالمالية.

تحليل انجازات سنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

بلغ المعدل السنوي لعدد الأيام لنشر النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة 55 يوما مقابل 38 يوما مقدرة أي أن الإنجازات تجاوزت التقديرات بـ 145% وهو ما يدل على تراجع أداء المؤشر. ويعود هذا التراجع في جودة مؤشر أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية أساسا الى فترة الحجر الصحي التي مرت بها جميع الإدارات خلال أشهر مارس، أفريل وماي من سنة 2020 بالعلاقة مع إجراءات التوقي من فيروس COVID-19 والتي أدت الى التمديد في آجال نشر النشرية الشهرية للنتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة للأشهر الأولى من السنة.

المؤشر 2.3.1.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
شهر	5,8	4,8	3	4.1	%137	3	2.5

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتم إعداده من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات والتدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة. و تقدر القيمة المستهدفة لهذا المؤشر بـ 3 أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر وتقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير وتاريخ نشر التقرير بموقع الوزارة المكلفة بالمالية بالنسبة للسنة المعنية.
- ✓ **مصدر المعلومات:** موقع الوزارة المكلفة بالمالية.

تحليل انجازات سنة 2020 مقارنة بالتقديرات:

بلغ المؤشر المتعلق بآجال نشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة 4.1 شهر مقابل 3 أشهر مقدرة أي أن الإنجازات تجاوزت التقديرات بـ137 % وهو ما يدل على تراجع أداء المؤشر.

ويعود هذا التراجع في أداء المؤشر الى أن إعداد التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة يمر بعديد المراحل ويتطلب الكثير من المعطيات من خارج البرنامج وخارج الإدارة وذلك قصد تقديم المعلومة الدقيقة والتحاليل المناسبة وتكريس الشفافية في المالية العمومية.

كما أن فترة الحجر الصحي التي مرت بها جميع الإدارات خلال أشهر مارس، أفريل وماي من سنة 2020 بالعلاقة مع إجراءات التوقي من فيروس COVID-19 أدت الى التمديد في آجال نشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الى موفى السداسي الثاني من سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى تواصل تحسن جودة المؤشر المذكور بالمقارنة مع النتائج المنجزة سنة 2019 (4.8 شهر) وسنة 2018 (5.8 شهر).

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف

بناءا على ما سبق ذكره، لم يتم تحقيق الهدف المنشود والذي يخص تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية ويعود ذلك أساسا إلى التمديد في آجال نشر التقارير المتعلقة بتنفيذ الميزانية في فترة الحجر الصحي الشامل التي مرت به جميع الإدارات بالعلاقة مع إجراءات التوقي من فيروس كورونا COVID-19.

2 – تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت الاعتمادات المنجزة بميزانية برنامج مصالح الميزانة لسنة 2020 ما قدره 8130 أ د تعهدا و8123 أ د دفعا مقابل اعتمادات مرسمة بقانون المالية التعديلـي قدرها 8411 أ د تعهدا و8331 أ د دفعا أي بنسبة انجاز قدرها 98% تعهدا ودفعا.

- ***توزع هذه الاعتمادات حسب طبية النفقة كما يلي (الجدول عدد3):***

جـــدول عـدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات2020 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	7442	7344	-98	99%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	654	574	-80	88%
نفقات التدخلات	اعتمادات الدفع	0	0	0	-
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	315	212	-103	90.21%
	اعتمادات الدفع	235	210	-25	89%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	-
	اعتمادات الدفع	0	0	0	-
المجموع	اعتمادات التعهد	**8411**	**8130**	**-281**	98%
	اعتمادات الدفع	**8331**	**8128**	**-203**	98%

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

نفقات التأجير: بلغت نسبة انجاز نفقات التأجيرلبرنامج مصالح الميزانية 99 %مقارنة بالتقديرات. يجدر التذكير بأنه تم بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2020 إعادة توزيع نفقات التأجير لمهمة المالية بين البرامج. إذ تم التخفيض في نفقات برنامج مصالح الميزانية بـ 420 أ د وذلك بعد إعادة احتساب الحاجيات الفعلية نتيجة تأجيل تفعيل بعض التراخيص على غرار الترقيات

نفقات التسيير: بلغت نسبة استهلاك اعتمادات نفقات التسيير88% من جملة التقديرات وبفارق سلبي قدره 80 أ د مقارنة بقانون المالية التعديلي. حيث لم تتمكن المصالح المالية في موفى سنة 2020 من انجاز (دفعا) بعض التعهدات التي قامت بها. حيث بلغت جملة التعهدات 94% من جملة الاعتمادات المسندة.

نفقات الاستثمار: تمثل نسبة إستهلاك إعتمادات التعهد 67,28% من إعتمادات التعهد المرصودة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020 ويعود ذلك لإعادة التعهد بالعقود الجارية بعنوان سنة 2019 والمتمثلة أساسا في أشغال تهيئة مقر الوزارة بالقصبة بقيمة 205,377 أد

كما شهدت سنة 2020 تعطل بعض الصفقات والإستشارات المتعلقة أساسا بـ صفقة إقتناء وسائل نقل بعنوان سنة 2020 و إقتناء معدات إعلامية بعنوان سنة 2020.

توزع هذه الاعتمادات حسب البرامج الفرعية والأنشطة كما يلي (الجدول عدد 4):

جـدول عـدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

الوحـدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م للسنة	تقديرات 2020 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1: التصرف في الموارد والنفقات	إدارة ميزانية الدولة	8580	8160	7425	735-	%91
	قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد	171	171	703	532	%411
	المجموع	**8751**	**8331**	**8128**	**-203**	**%98**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية حسب الأنشطة, تم خلال سنة 2020:

1) إعادة توزيع نفقات التأجير بين نشاط1 ونشاط2 باعتبار أنه تم ترسيم هذه الاعتمادات كليا على الوحدة العملياتية 1 نشاط1 وهو نفس التمشي الذي تم اعتماده بالنسبة لبقية برامج المهمة.

2) تحويل اعتماد قدره **48 أد** ضمن نفقات التسيير من الوحدة العملياتية2 نشاط 2 إلى الوحدة العملياتية 1 نشاط 1.

البرنامج عدد 5 : الدين العمومي

رئيس البرنامج : السيدة كوثر بابية	(بداية من سنة 2015)

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف 1.1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره

يعتبر تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره من أهم أولويات برنامج الدين العمومي ويتم السعي لذلك من خلال المراوحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة قصد الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في آن واحد.

وتعد حافظة الدين العمومي عرضة لعديد المخاطر (مخاطر نسب الفائدة، مخاطر الصرف، ومخاطر إعادة التمويل) التي تؤثر سلبا على تطور حجم الدين وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك عن طريق:

–السعي للتحكم في مخاطر الصرف عبر تعزيز مناب الدين الداخلي بالدينارو تفضيل الأورو كعملة تداين بالنسبة للقروض الخارجية وذلك لضمان التغطية الطبيعية لمخاطر الصرف،

–السعي للتخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة،

– السعي للتحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال الترفيع قدر الإمكان في مدة السدادومحاولة تفادي الدين قصير المدى.

المؤشر 1.1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.1.1.5 : معدل تكلفة الدين العمومي	%	4.1	3.9	4.3	4.4	%97.3	4.3	4.2

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي قصد السعي للضغط عليها.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مبلغ الفوائد والعمولات التي تم سدادها خلال السنة على حجم الدين العمومي الخام للسنة السابقة.
- ✓ **مصدر المعلومات:** عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي"سياد"ومنظومة داخلية خاصة بمتابعة الدين الداخلي.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بالنسبة لسنة 2020، سجّل معدل تكلفة الدين العمومي ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت كلفة الدين 4.4٪لتتجاوز بذلك الكلفة المقدرة بالمشروع السنوي للأداء في حدود 4.3٪(نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات بلغت 97.3٪).

ويعود ذلك أساسا لتداعيات جائحة كورونا على المديونية العمومية وارتفاع حاجيات تمويل الميزانية مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي للسنة، مما أدى إلى ارتفاع إصدارات الدين الداخلي (خاصة رقاع الخزينة قصيرة المدى) وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار.

المؤشر 2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر2.1.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%	26	29.1	25	34.1	%136.5	26	26

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي الجملي، وذلك باعتبار أن الدين الداخلي يتميز بأقل مخاطر مقارنة بالدين الخارجي أساسا تلك المتعلقة بسعر الصرف.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة حجم الدين الداخلي على حجم الدين العمومي.
- ✓ **مصدر المعلومات:** عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة متابعة الدين الداخلي

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

سجّل مناب الدين الداخلي من الدين العمومي في سنة 2020 ارتفاعا مهما مقارنة بسنوات 2019 و2018، ليبلغ 34.1 ٪ مقابل 25٪ مقدرة أوليا في المشروع السنوي للأداء لسنة 2020. وقد بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر136.5٪

ويفسر تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي بارتفاع حجم إصدارات الدين الداخلي (إصدارات رقاع الخزينة، القرض البنكي بالعملة...) خلال سنة 2020، حيث بلغت هذه الأخيرة 11126.3 م د في نهاية السنة مقابل 2400 م د مقدرة أوليا بقانون المالية للسنة.

المؤشر 3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
االمؤشر3.1.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	6.8	6.4	7≤	6.1	%86.6	7≤	7≤

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يرتبط تقييم مخاطر إعادة التمويل أساسا بمعدل مدة سداد الدين العمومي. وتتم متابعة هذا المؤشر قصد إحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل وبهدف السعي لخفض ذروة التسديدات.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين x مدة سداد كل مبلغ)/على حجم الدين العمومي.
- ✓ **مصدر المعلومات:** منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة متابعة الدين الداخلي.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

حقق هذا المؤشر نسبة إنجاز في حدود 86.6٪ حيث تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليبلغ حوالي 6 سنوات نهاية سنة 2020، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي التي بلغت أقل من 5سنوات بسبب إقبال المستثمرين على رقاع الخزينة القابلة للتنظير ذات آجال ست سنوات أو أقل وإلى تعدد عمليات إصدار رقاع الخزينة قصيرة المدى التي تمت أواخر سنة 2020، هذا بالإضافة إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الخارجي نتيجة تراجع معدل مدة سداد القروض الرقاعية التي تم اللجوء إليها في السنوات الماضية.

المؤشر 4.1.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر4.1.1.5 مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	%	35	36.1	40≥	39.8	%100.5	40≥	40≥

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتنزل احتساب مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة في إطار السعي لإحكام التصرف في مخاطر سعر الفائدة
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع (حجم الدين ذو فائدة متغيرة +أصل الدين الثابت في غضون سنة) / على حجم الدين العمومي.
- ✓ **مصدر المعلومات:** منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي"سياد" ومنظومة خاصة بمتابعة الدين الداخلي.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بالنسبة لسنة 2020، سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز في حدود 100.5٪، حيث بلغ مناب الدّين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة2020 39.8٪ من مجموع الدّين العمومي أي أقل مما كان مقدرا (أقل أو يساوى 40٪)، وهو ما يعني أن حوالي 39.8٪ من حافظة الدين العمومي معرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

حققت المؤشرات المتعلقة بهدف تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره نتائج متفاوتة خلال سنة 2020حيث تجاوزت إنجازات بعض المؤشرات التقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء بصفة كبيرة خاصة تلك المرتبطة بمناب الدين الداخلي من الدين العمومي، بينما تواصل تراجع نسب إنجاز المؤشرات المتعلقة بمخاطر الدين العمومي خاصة معدل مدة سداد الدين العمومي.

وقد واجهت البلاد التونسية خلال سنة 2020 تحديات اقتصادية كبيرة تعمقت بشدة مع انتشار وباء فيروس كورونا المستجد. حيث أدت أزمة كورونا وعواقبها المالية والاقتصادية إلى زيادة كبيرة في عجز الميزانية وتراجع مهم لموارد الدولة تحملت محفظة الدين العمومي أعباءه ومخاطره. وأدت الإجراءات المتخذة إلى ارتفاع حجم الدين وبالتالي نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي، لتقترب من عتبة 80 % نهاية سنة 2020 مسجلة 79,49 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الهدف 2.1.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

يعتبر تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وتعزيز نشاطه هدفا محوريا لبرنامج الدين العمومي، وذلك غاية توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتفادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر المتعلقة به.

المؤشر 1.2.1.5: عدد المناقصات في السنة

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.2.1.5: عدد المناقصات في السنة	مناقصة	25	36	48	63	%131.25	48	48

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر** :يتعلق هذا المؤشر بمتابعة عدد المناقصات الخاصة بإصدارات رقاع الخزينة وذلك بهدف المحافظة على دورية الإصدارات وإنجاز ما تم ضبطه في الروزنامة التقديرية.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر**: عدد مناقصات رقاع الخزينة (القابلة للتنظير وقصيرة المدى) المنجزة خلال السنة.
- ✓ **مصدر المعلومات**: المنظومة الالكترونية لرقاع الخزينة

تحليل وتفسير الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

سجّل عدد المناقصات لسنة 2020 نسبة إنجاز إستثنائية وغير مسبوقة حيث تم تحقيق 63 مناقصة خلال كامل السنة تتوزع بين 13 مناقصة لرقاع الخزينة القابلة للتنظير و50 مناقصة خاصة برقاع الخزينة قصيرة المدى. وقد شهد هذا المؤشر تحسّنا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة حيث لم يتم تسجيلسوى36مناقصة في سنة2019و25 مناقصة في 2018.ومقارنة بتقديرات سنة 2020 كان يتوقع تحقيق 48 مناقصة (أي بمعدل 12 مناقصة خاصة برقاع الخزينة القابلة للتنظير و36 مناقصة فيما يتعلق برقاع الخزينة قصيرة المدى، أي بنسق 3 مناقصات شهريا).

وفي محاولة لتلبية حاجيات الحساب الجاري للخزينة ونظرا لصعوبة تعبئة موارد الاقتراض الخارجي جراء مخلفات الأزمة الصحية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، تم التعويل بصفة كبيرة على السوق المحلية لرقاع الخزينة واعتمدت الإدارة العامة للتصرّف في الدين والتعاون المالي على حضور أسبوعي منتظم بالنسبة لرقاع الخزينة قصيرة المدى وحضور شهري ونصف شهري بالنسبة لرقاع الخزينة القابلة للتنظير.

المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 2.2.1.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	24.18	15.52	28	41.08	%146.7	29	30

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها عاملا أساسيا لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاع الخزينة.
- ✓ **مصدر المعلومات:** إحصائيات التونسية للمقاصة"Tunisie Clearing" والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

شهد حجم تداول رقاع الخزينة بالسوق الثانوية تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى41.1٪ مقارنة بـ 15.5٪ محققة في 2019، وقد تجاوزت نسبة الانجاز لهذا المؤشر التقديرات بما يقارب 46.7٪. ويفسر نشاط السوق الثانوية لرقاع الخزينة في سنة 2020 بتعدد عمليات السوق المفتوحة التي قام بها البنك المركزي التونسي في عدة مناسبات.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

سجلت المؤشرات المتعلقة بهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة نتائج استثنائية وغير معهودة خلال سنة 2020 لتتجاوز بذلك الإنجازات مقارنة بالتقديرات عتبة 100٪ لكلا المؤشرين، ويعود ذلك أساسا:

- للاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي لدعم جهود الدولة لتوفير التمويل المطلوب لدعم الميزانية على إثر الأزمة الصحية والاقتصادية.
- للجهود المبذولة لتطوير المنظومة الخاصة برقاع الخزينة مع العمل على تطبيق كراس شروط المختصين في رقاع الخزينة. حيث استأثرت السوق الداخلية لسندات الدولة في سنة 2020 بالنصيب الأكبر من موارد الاقتراض، إذ تم تعبئة مبلغ 5701.8 مليون دينار منها 2440.7 م د بعنوان رقاع الخزينة قصيرة المدى و 3261.1 م د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير.

وفي ظل الظرفية الاستثنائية والغير مسبوقة، حرصت الإدارة العامة للتصرّف في الدين والتعاون المالي خلال سنة 2020 على مواصلة إتباع استراتيجية تمويل ترتكز حول النقاط التالية:

- المحافظة على حضور منتظم على السوق المحلية لرقاع الخزينة بالنسبة لجميع الآجال مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق،
- مواصلة اعتماد سياسة التصرف النشيط في الدين العمومي الداخلي، وذلك عبر القيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة من أجل تقليص خطر إعادة التمويل عبر التخفيض في ذروات السداد لبعض الأشهر. وبالتنسيق مع المختصين في رقاع الخزينة، تم خلال سنة 2020مبادلة كل من خط رقاع الخزينة القابلة للتنظير 5,5% فيفري 2020 وخط رقاع الخزينة القابلة للتنظير 5,5% أكتوبر 2020،
- الأخذ بعين الاعتبار لنسق تطور نسبة الفائدة بالسوق النقدية وذلك بالسعي إلى اختيار أفضل العروض عن طريق المراوحة بين الكلفة (نسبة الفائدة) ومدة السداد (العمل على الترفيع في مدة السداد وتفادي السنوات التي تشهد مبالغ تسديدات مرتفعة قصد التقليص من مخاطر إعادة التمويل على المدى المتوسط) وحاجيات الخزينة.
- مراجعة قائمة المختصين في رقاع الخزينة طبقا لمؤشرات تقييم نشاطهم المضبوطة في كراس شروط المختصين في رقاع الخزينة المبرم في 08 جوان 2016والذي يعتبر كل مختص في رقاع الخزينة لم يتجاوز نشاطه في السوق الأولية نسبة 3% ونسبة 5% في السوقين الأولية والثانوية فاقدا لهذه الصفة.
- انطلاق العمل في مستهل سنة 2020 بالمنظومة الالكترونية لرقاع الخزينة.

الهدف 3.1.5 : تحسين تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

المؤشر 1.3.1.5: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من الاعتمادات المدفوعة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	42	44.2	≥7	39.7	18	≥5	≥5

تعليق فني مختصر:

✓ **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة.

✓ **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع (النفقات المنجزة بعنوان قروض خارجية موظفة – الإعتمادات المدفوعة) / النفقات المنجزة.

✓ **مصدر المعلومات:** تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد"ومنظومة "أدب" وحسابات القروض الخاصة المفتوحة بحسابات الحكومة بالعملة لدى البنك المركزي التونسي.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

سجل مؤشر النفقات المنجزة والتى لم يتم تسويتها باعتمادات دفع ارتفاعا ويعود ذلك إلى عدم تمكن الجهات المنفذة من انجاز عمليات التسوية في الإبان وذلك للأسباب التالية:

- أن سنة 2020 هي أول سنة لتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية والذي بمقتضاه أصبحت تسوية النفقات المتعلقة بإنجاز مشاريع الدولة بقروض خارجية محددة في الزمن (لا يتجاوز 20 جانفي) على خلاف السنوات السابقة حيث وصلت فترة التسوية الى شهر جويلية من السنة الموالية لفترة انجاز النفقات.
- إشكاليات تقنية تتعلق بتحيين منظومتي التسوية سياد وأدب طبقا لمقتضيات القانون الاساسي للميزانية الجديد لسنة 2019.
- عدم ترسيم اعتمادات دفع كافية لتمكين الوزارات والهياكل التابعة لها من تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية على غرار وزارة النقل واللوجيستيك علاوة عن تجاوز حجم النفقات لما هو مرسم بقانون المالية.
- عدم تقيد البعض من الهياكل المنفذة لمشاريع الدولة بمقتضيات المنشور المذكور مما ينعكس سلبا على آجال إعداد قانون غلق ميزانية الدولة.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

يعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية السحوبات المنجزة بعنوان القروض الخارجية الموظفة على منظومتي "سياد" و"أدب" وذلك بمتابعة تسجيل وتسوية السحوبات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة عبر المنظومتين السابقتين الذكر. ويتطلب بلوغ ذلك الهدف التنسيق مع كل المتدخلين في عملية التسوية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والبنك المركزي التونسي، الأمانة العامة للمصاريف، الوزارات والهياكل المنفذة لمشاريع الدولة ومركز الإعلامية لوزارة المالية) قصد السعي إلى ضمان تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع خلال سنة الانجاز. غير أنه سنة 2020 لم يقع تحقيق القيمة المقدرة لحصر النفقات غير المسواة في نسبة 7 %بل تجاوزت النفقات التي لم تقع تسويتها 39 %.

2. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الاعتمادات المستهلكة لبرنامج الدين العمومي بعنوان سنة 2020، 1750**ألف دينارا** مقابل1804 **ألف دينار** حسب الاعتمادات المفتوحة لنفس السنة أي بنسبة إنجاز بلغت97**%**. ويبين الجدولين المواليين تفصيلا لذلك.

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيـــــــان النفقات		تقديرات2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التعديلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	1518	1532	14	101%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	269	212	-63	77%
نفقات التدخلات	اعتمادات الدفع	0	0	0	
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	17	7.4	9.59	%43.6
	اعتمادات الدفع	17	6	-11	35%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1804**	**1751.4**	**-52.6**	**%97.1**
	اعتمادات الدفع	**1804**	**1750**	**-54**	**97%**

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

نفقات الاستثمار: تـم انجاز 35% من جملة الاعتمادات المرسمة.

مثلت نسبة إستهلاك إعتمادات التعهد 43.59% من إعتمادات التعهد المرصودة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020 ويعود ذلك لإعادة التعهد بالعقود الجارية بعنوان سنة 2019 والمتمثلة في اشغال تهيئة المقر الفرعي للوزارة بباب بنات 7.714 أد، كما شهدت سنة 2020 تعطل الإستشارة المتعلقة بإقتناء معدات إعلامية بعنوان سنة 2020.

جـــدول عـــدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة(إع الدفع)

الوحـــدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م للسنة	تقديرات 2020 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1:	**نشاط عدد 1**	1703	1804	1750	-60	97%
	المجموع	**1703**	**1804**	**1750**	**-60**	**97%**

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيد عبد الرحمان الخشتالي	(بداية من سنة 2017)

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف الاستراتيجي 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يعتبر تحسين التصرّف في الموارد البشريّة من أهمّ محاور التنمية، وذلك عبر الاستثمار في العنصر البشري وتوظيفه بالشكل الأمثل، خاصّة في ظلّ التوجهات الجديدة الرّامية إلى إرساء إصلاحات كبرى يهدف جزء كبير منها إلى تحديث الوظيفة العمومية خاصة تلك المتعلقة بإرساء التصرف التقديري في الوظائف والمهارات عبر إرساء العمل بالحراك الوظيفي في الوظيفية العمومية تلبية للحاجيات المتأكّدة من الانتدابات طبقا لمقتضيات الأمر عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلّق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

كما يعتبر تحسين التصرف في الموارد البشرية أيضا من مقومات حسن سير بقية برامج المهمة بصفته حجر الزاوية لمساندة برامج المهمة في تحقيق أهدافها. لذلك يتمّ حثّ مختلف البرامج بمناسبة إعداد مشروع ميزانية المهمة على حسن ضبط تقديرات حاجياتهم من الانتدابات والترقيات بما يتماشى مع قواعد برمجة الميزانية على المدى المتوسط وتوجهات السياسات العامّة للدولة في هذا المجال.

المؤشر 1.1.1.9 : نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	100	100	**100**	100	100	60	70

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يعتمد هذا المؤشّر لقيس القدرة على الاستجابة إلى حاجيات كافة برامج مهمة المالية من موارد بشريّة وذلك بالرّجوع إلى الانتدابات المنجزة سواء كانت بالمناظرات الخارجيّة أو من بين خرّيجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر، معهد تمويل التنمية للمغرب العربي) بالاستناد إلى ما تمّت المصادقة عليه بقانون المالية للسنة المعنية وما تمّ تحديده بقرار ضبط الخطط المتعلّق بالانتدابات.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الخطط المخصصة للانتداب والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للانتداب والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية
- ✓ **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تمّ خلال سنة 2020 مثلما هو الشأن بالنسبة لسنة 2019 تسجيل نسبة انجاز انتدابات تقدّر بـ 100% مقارنة بالتقديرات التي حدّدت بنفس النسبة. وتتعلق هذه الانتدابات بخريجي مدارس التكوين تطبيقا لمنشور رئاسة الحكومة تحت عدد 02 المؤرّخ في 29 مارس 2019 والمتعلّق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020 الذي نصّ على عدم إقرار أيّ انتدابات جديدة بالنسبة لهذه السنة باستثناء خريجي مدارس التكوين.

المؤشر 2.1.1.9: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	0	3	**20**	0.84	4.2	**20**	30

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من متابعة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال بصفة دورية وذلك طبقا لما تمّ برمجته على مستوى ميزانية السنة المالية المعنية. ويعتبر أحد أهمّ الوسائل المعتمدة لتحفيز العون وتثمين خبرته المهنية والمساهمة في تطوير أدائه
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الخطط المخصصة للترقية والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للترقية والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.

✓ **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تمّ خلال سنة 2020 تسجيل نسبة انجاز ضئيلة للخطط المخصصّة للترقية في الآجال وتقدّر بـ0.84 % مقارنة بتقديرات نفس السنة التي حدّدت بنسبة 20 %، حيث شملت الترقيات المنجزة في الآجال خلال سنة 2020 أعوان سلك الرقابة العامّة للمالية دون بقية الأسلاك والرتب.

ويعود ذلك بالأساس إلى التقيّد بمنشور السيّد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 14 ماي 2020 والمتعلّق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة2021 الذي أكدّ على تأجيل برنامج ترقيات سنة 2021 إلى سنة 2022 وكذلك إلى طول الفترة التي تستغرقها دارسة ملفات المترشحين للترقية إلى الرتب العليا.

المؤشر 3.1.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	74.7	93.55	80	%47	%58.75	**82**	84

تعليق فني مختصر:

✓ **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من قيس قدرة الوزارة بالتشارك بالأساس مع المدرسة الوطنية للمالية على إنجاز مخطط التكوين السنوي بغاية تحسين نسبة التأطير وتطوير أداء وتحيين معارف الإطارات والأعوان في مجالات تدخلهم والرفع من قدراتهم الاتصالية. ويتم ذلك عبر احتساب عدد الدورات المنجزة بالمقارنة مع تلك المبرمجة ومتابعة تطورها من سنة إلى أخرى.

✓ **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الدورات التكوينية المنظمة في السنة/ جملة الدورات التكوينية المضبوطة على مستوى مخطط التكوين السنوي لوزارةالمالية.

✓ **مصدر المعلومات:** المدرسة الوطنية للمالية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تمثّل المدرسة الوطنية المالية الهيكل التكويني لمهمة المالية الذي يتولى تأمين حاجيات أعوان وإطارات الوزارة في كلّ مجالات التكوين (التكوين الأساسي، التكوين التأهيلي، التكوين المستمّر) هذا بالإضافة إلى التكوين لتطوير الكفاءات من خلال تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وأيام دراسية وفقا لمخطط تكويني سنوي تعدّه في الغرض تتم المصادقة عليه من قبل المصالح المختصّة برئاسة الحكومة.

وتمّ تسجيل نسبة إنجاز فعلي لمخطّط التكوين السنوي لسنة 2020 في حدود 47 %، حيث سجل المؤشر نسبة تطور سلبية بـ -49.75 % ويعود ذلك أساسا إلى الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد -19 التي شهدتها البلاد منذ شهر مارس 2020.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

بالرجوع إلى النتائج المحققة للثلاث مؤشرات، نستنتج أنه تم تحقيق القيمة المنشودة بالنسبة لمؤشر الانتدابات في حين أنه لم يتم الوصول إلى تحقيق القيم المنشودة بالنسبة لمؤشر الترقيات ومؤشر التكوين بسبب خاصة التقيّد بمنشور السيّد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 14 ماي 2020 من ناحية والتقيّد بالإجراءات الوقائية الصّحية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجدّ من ناحية أخرى.

وفي سياق متصل بالتصرف في الموارد البشرية، تم العمل سنة 2020 على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين وذلك من خلال الشروع في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي التي تمكن من تحليل نسبة ولوج المرأة لمواقع المسؤولية والقرار مقارنة بالعنصر الرجالي والوقوف على أهمّ معيقات ترّأسها للمناصب القيادية بشكل موضوعي وعادل. هذا بالإضافة إلى دراسة وتحليل مشاركة العنصر النسائي في مختلف الدورات التكوينية المنظمة بغاية تعزيز قدرة المرأة وتطوير طموحاتها المهنية تكريسا لمبادئ المساواة والمناصفة بين الجنسين.

الهدف الإستراتيجي 2.1.9: ترشيد حوكمة النفقات العمومية

يندرج هدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية المهمة مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري.

ولتحقيق الهدف المذكور تم تحديد المؤشرات التالية:

1- آجال فتح وإحالة أوتفويض الاعتمادات،
2- أجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،
3- آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات،
4- نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البنايات المبرمجة.

المؤشر 1.2.1.9 آجال فتح وإحالة أوتفويض الاعتمادات

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
يوم	-	-	9	11	81%	9	9

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر المذكور في احتساب الآجال التي تتطلبها عملية توزيع أو تحويل الاعتمادات وإحالتها وتفويضها لفائدة المصالح المركزية والجهوية للوزارة، ويتم تجميع هذه المعلومات من خلال منظومة تسجيل المراسلات الواردة والصادرة بمكتب الضبط الفرعي بالإدارة العامة للتجهيزات والمعدات ومنظومة "أدب".

- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**

(تاريخ صدور قرار توزيع أو تحويل الإعتمادات)–(تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي))+ (تاريخ صدور قرارالتفويض أو الإحالة –تاريخ صدور قرارتوزيع أوتحويل الاعتمادات).

- ✓ **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2020

شهد المؤشر آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات ارتفاعا مقارنة بما هو مبرمج في سنة 2020 بيومين ويعود ذلك لتعطل سير العمل الإداري من توزيع ومعالجة المراسلات الواردة خلال فترة الحجر الصحي الموجه وذلك تبعا للإجراءات استثنائية التي اتخذتها الدولة قصد مجابهة فيروس كورونا والمتمثلة في عمل أعوان الدولة بالتناوب وبنصف الوقت المحدد بالأمر عدد 1710 لسنة 2012

المؤشر 2.2.1.9 آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
يوم	69	66	65	140	%215	62	60

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في التقليص في احتساب الآجال المتعلقة بتنفيذ الشراءات العمومية المنجزة خارج إطار الصفقات العمومية من قبل مصالح الإدارة.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**

آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية =
تاريخ الاستلام الوقتي –تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط

- ✓ **مصدر المعلومات:** مصلحة إعداد وبرمجة الشراءات ومصلحة تنفيذ الشراءات ومصلحة التصرف في المعدات والتجهيزات

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020

سجل المؤشر الفرعي آجال إعداد كراس الشروط ارتفاعا بـ 6أيام مقارنة بتقديرات سنة 2020 (14 يوم) ويعود ذلك للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد والمتمثلة في جائحة كورونا والإجراءات التي اتخذتها البلاد لمجابهتها وذلك من نظام العمل بالفرق وبنصف الوقت.

سجل المؤشر الفرعي آجال التقييم الفني والمالي ارتفاعا بـ 5 أيام مقارنة بتقديرات سنة 2020 ويفسر ذلك بإجراءات الحجر الصحي الشامل والموجه والتي انجر عنها صعوبة في اجتماع لجان التقييم في الآجال المحددة

سجل المؤشر الفرعي آجال التسليم إنجازات تتراوح بين 60 و90 يوما مقارنة بتقديرات سنة 2020 والمقدرة بـ 26 يوما ويعود ذلك إلى إجراءات الحجر الشامل والتي أدت إلى غلق الحدود الذي حال دون استيراد العديد من المواد وخاصة "الحبر والورق" إلى الجانب المرســـوم عدد 20 لسنة 2020 المتعلق بتعليق خطايـــا التأخير إلـــى ما بـــعد 31 /2020/12 وهو ما أدى إلى تأخر المزودين في القيام بإجراءات التسليم في الآجال القانونية.

المؤشر 3.2.1.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
يوم	29	27	25	27	%108	22	20

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في احتساب آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات وذلك باحتساب المدة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوما.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**

تاريخ توجيه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي–تاريخ إيداع الفواتير مع المؤيدات بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشوؤن المالية والتجهيزات والمعدات

- ✓ **مصدر المعلومات :** منظومة مكتب الضبط الفرعي

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

شهد هذا المؤشر في معدل إنجازه تجاوزا للآجال المقدرة بيومين مقارنة بتقديراته لسنة 2020 والبالغة 25 يوما ويعود ذلك الى تفشي جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على جميع المجالات ويعود ذلك الى عدم تسوية الوضعية الجبائية للعديد من المزودين إلى جانب التأخير في صدور مقرر الرقابة المعدلة على النفقات لميزانية سنة 2020 عن الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

المؤشر 4.2.1.9 نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البنايات المبرمجة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	65.6	65.8	79	64.2	81.2%	89.5	100

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في احتساب نسبة تقدم تنفيذ المشاريع المبرمجة (دراسة وأشغال) لوزارة المالية والاقتصاد ودعم الاستثمار
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**

(نسبة تنفيذ الدراسات *القيمة المالية المقدرة للدراسات)+(نسبة تنفيذ الأشغال*القيمة المالية المقدرة للأشغال)/مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

- ✓ **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للبنايات، الإدارة الجهوية للتجهيز

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2020 بنسبة 79 % بينما بلغ المؤشر نسبة 64.2 % فقط، وترجع أسباب عدم بلوغ المؤشر إلى الأهداف المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية التي تشرف بصفة مباشرة على إنجاز دراستها وأشغالها المصالح الجهوية للتجهيز، والتي تبلغ حوالي نسبة 70 % من القيمة الجملية للمشاريع، هي التي شهدت تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال عكس المشاريع ذات الصبغة الوزارية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للبنايات بوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار والتي تنجز بنسبة 100 %.

ويعود التعطيل خاصة إلى الأسباب التالية:

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين وبالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية.
- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...)
- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض والإنطلاق في الأشغال
- عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في الآجال المحددة نظرا للظروف الاقتصادية والصحية الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

علما وأن الإدارة العامة للبنايات هي التي تتابع مشاريعها المركزية مباشرة بينما يقتصر دورها بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الجهوية في الناحية الفنية على المصادقة على مختلف مراحل الدراسات حسب الخصائص الفنية للبنايات التابعة للوزارة ومراقبة الأشغال وهي تسعى دائما إلى التسريع في الإنجاز وذلك بمراسلة الولاة بصفة دورية لعقد اجتماعات للنظر في الأسباب التي حالت دون التقدم العادي للأشغال والتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز للتسريع وعلى سبيل المثال طلب إعداد رزنامة في مواعيد الإجتماعات الخاصة بدراسة وإنجاز المشاريع من المصالح الجهوية للتجهيز مع الملاحظة أن نسبة التجاوب في هذا الإطار متفاوتة.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف :

شهدت إنجازات مؤشرات قيس الآداء لسنة 2020 تراجعا مقارنة بتقديرات سنة 2020 وهو ما أثر سلبا على تحقيق الهدف" ترشيد حوكمة النفقات العمومية ويعود ذلك إلى الظروف التي مرت بها البلاد خلال سنة 2020 من خلال جائحة "الكورونا" وانعكاسات الإجراءات التي قامت بها الحكومة للوقاية منها في الحجر الصحي الشامل والموجه وإغلاق الحدود.

الهدف الإستراتيجيّ 3.1.9: تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

المؤشّر 1.3.1.9: نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشّروع في إنجازها والتّي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	-	%20	%20	%55,6	%278	%25	%25

تعليق فني مختصر:

- ✓ **تعريف المؤشر:** يتمثّل المؤشّر في احتساب نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازهاوالمتعلّقة بمكافحة الفساد وغسل الأموالوتدقيق الأداء خلال السّنة مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.
- ✓ **طريقةاحتساب المؤشر:**

عدد مهمّات الرّقابة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق الأداء المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها خلال السنة / العددالجمليّ لمهمّات الرقابة المبرمجة دون إعتبار مهمات تدقيق حسابات المشاريع

- ✓ **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:** هيئة الرقابة العامة للمالية

تحليل وتفسير النتائج:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشّر عدد 1 بعنوان سنة 2020، نسبة 55,6% مقابل تقديرات بـ2% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ278%. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمّها:

- ضبط برنامج التدخّل السنويّ للهيئة كان اعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر وطلبات مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة والإفادات والعرائض المتأكّدة واستغلال المعطيات المتوفّرة للهيئة حول ملفّات شبهات الفساد،
- احترام مقتضيات الفصل 71 من القانونالأساسيالجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذّي ينصّ على تكليف هياكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالقانون الأساسيّ،
- مواصلة تفعيل اتفاقية التّعاون والشّراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

وبالتّالي تركّزت أعمال الرّقابة المبرمجة والمنجزة على إعطاء الأولويّة المطلقة للمهمّات المذكورة.

وإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة في إطار تعهّداتها الدّوليّة مع المموّلين الأجانب على غرار البنك الدوليّ للإنشاء والتّعمير (BIRD) والبنك الإفريقيّ للتّنمية (BAD) والوكالة اليابانيّة للتّعاون الدّوليّ (JICA)غيرهم، بإنجاز مهمّات التدقيق السنويّ لحسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية (حوالي 30 مشروع سنويّ)، وتحرص الهيئة على احترام آجال إرسال التّقارير النّهائيّة إلى المموّلين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في اتفاقيات القروض والهبات.

المؤشّر2.3.1.9: نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	-	-	%40	%79,6	%199	%45	%50

- ✓ **تعريف المؤشّر:** يتمثل المؤشّر في إحتساب نسبة التوصيات المصادق عليها **أو** المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة ضمن التقارير النهائية مقارنة بعدد التوصيات المضمّنة بالتقارير الأوليّة.
- ✓ **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد التوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها على مستوى التقارير النهائيّة / عدد التوصيات المضمنة بالتقارير الأوليّة للتفقّد الصادرة عن الهيئة

- ✓ **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** هيئة الرقابة العامة للمالية.

تحليل النتائج مقارنة بتقديرات سنة 2020 :

بلغت الإنجازات المتعلّقة بالمؤشّر عدد 2 بعنوان سنة 2020 نسبة79,6%مقابل تقديرات ب40% أي بنسبة إنجاز تقدرب199%. ويمكن تفسير هذه الوضعيّة بما يلي:

- تمّ تسجيل بعض النقائص على مستوى تطبيق طريقة احتساب المؤشر الجديد الذّي تمّ اعتماده سنة 2020 نظرا لغيابطريقة موحّدةبخصوص صياغة التوصيات على مستوى التقارير الأوّليّة للرّقابة، حيث يتمّ

التّنصيص أحيانا ضمن التّقارير الأوّليّة بصفة صريحة على توصيات، (على غرار: يوصي فريق الرقابة بـ...، يدعو فريق الرّقابة إلى ...) في حين يتمّ الاكتفاء في حالات أخرى بسرد بعض الملاحظات والنّقائص المسجّلة، حيث يتمّ إرجاء تقديم التوّصيات عند إعداد التقارير النهائية.

- تتضمّن بعض التقارير النهائيّة للرقابة جملة من التوصيات الإضافيّة يقع صياغتها على ضوء إجابات الهياكل الخاضعة للرقابة على التقارير الأولوية للهيئة، ولا يمكن في هاته الحالة أخذها بعين الاعتبار عند احتساب المؤشّر.

من ناحية أخرى، سجّلت الهيئة بالنسبة لبعض التّقارير عدم تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادّرة عن فرق الرقابة على مستوى التّقارير الأوّليّة للتفقّد، وتركيزها على تبرير النّقائص والإخلالات المسجّلة.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به):

تعود أسباب الفارق الإيجابيّ بين الإنجازات والتقديرات المسجّلة بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات إلى عوامل عديدة، تتمثّل أبرزها في:

- مواصلة تفعيل إتّفاقية التّعاون والشّراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بإعتبار تعيين هيئة الرقابة العامة للمالية كهيكل إداري مختص يتعهّد بالنظر والتحرّي والتحقيق في الملفات المحالة من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتي تتعلق بها شبهات فساد، وبالتّالي فقد تركّزت أعمال الرّقابة المبرمجة والمنجزة على إعطاء الأولويّة للمهمّات المذكورة.
- إضطرار الهيئة لإنجاز خلال السنة مهمّات تفقد وبحث غير مبرمجة، وبصفة مستعجلة، بطلب من السيّد وزير الماليّة، ورئاسة الحكومة ومختلف الوزارات والهياكل المعنيّة.

- وقد ساهمت النتائج المسجّلة في تحقيق الهدف المرسوم للهيئة المتمثّل في تخصيص نسبة من برنامجها السنويّ لإنجاز مهمّات يتمّ ضبطها إعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر من ناحية وتتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وتدقيق أداء البرامج والمهمّات، وكذلك من تدعيم دورها الرقابيّ على التصرّف العمومي من خلال تسوية النقائص والإخلالات من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة.

2 – تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

2-1- تقديم تنفيذ ميزانية حسب طبيعة النفقة

حققت نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2020 لبرنامج القيادة والمساندة 94%مقارنة بقانون المالية التكميلي (و249% مقارنة بقانون المالية الأصلي) موزعة حسب الأقسام كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	28506	27914	-592	98%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	3538	6338	2779	179%
نفقات التدخلات	اعتمادات الدفع	248076	228416	-19661	92%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1193	893.640	299.360	%74.91
	اعتمادات الدفع	775	511	-264	66%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	اعتمادات التعهد	**281313**	**263561.64**	17751	%94
	اعتمادات الدفع	**280895**	**263179**	-17716	94%

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

- **القسم 01(التأجير العمومي)**

تم تنفيذ 98 %من الاعتمادات المرسمة لسنة 2020 بقانون المالية التكميلي والمقدرة بـ28.506 أد علما بأن الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي قدرت بـ33.106 أد حيث تم اعادة توزيع البعض منها وذلك بتحويل مبلغ قدره 4.600أد لفائدة برنامج الجباية والدين العمومي ضمن قانون المالية التعديلي.

- **القسم 02(التسيير)**

تـم تنفيـذ 179% مقارنــة بقـانون الماليــة التعـديلي ويعـود ذلـك إلــى صــدور العديـد مــن قـرارات اسـترجاع الأمـوال الصـادرة عـن اللجنــة الاستشـارية للنظـر فــي مطالـب الاسـترجاع ورفـع التقـادم والمقدرة بمبلغ 2.558ألف دينار

- **القسم 03 (نفقات التدخلات)**

شــهدت هــذه النفقــات نســبة انجــاز قــدرت بــ 92%مقارنــة بقــانون الماليــة التعــديلي لســنة 2020 والمقــدرة بــ248.076 أد حيــث شــهدت ارتفاعــا بــ 180أد مقارنــة بقــانون الماليــة الأصــلي والتــي خصصــت لفائــدة الفقــرات التــي تــم فتحهــا لإعانةالمؤسســات المتضــررة مــن جائحــة "كوفيــد- 19" والتي تم تحميلها على حساب النشاط عدد 5 "المساندة اللوجستية".

- **القسم 04 (نفقات الاستثمار)**

حققت نفقات الاستثمار نسبة تنفيذ خلال سنة 2020 قدرت بـ66% مقارنة بقانون المالية ويعود ذلك عدم استكمال اجراءات خلاص اقتناء وسائل النقل المتعلقة ببرنامج القيادة والمساندة دفعا خلال سنة 2020،علما وأنه قد تم خلاصها خلال سنة 2021.

تمثل نسبة استهلاك اعتمادات التعهد 74,91% من إعتمادات التعهد المرصودة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020 ويعود ذلك لإعادة التعهد بالعقود الجارية بعنوان سنة 2019 وما قبلها والمتمثلة أساسا في:

-أشغال تهيئة وصيانة مقر هيئة الرقابة العامة للمالية بمبلغ 397,865 أد

-اقتناء وسائل نقل بعنوان سنة 2019

-تعطل بعض الصفقات والإستشارات المتعلقة أساسا بصفقة اقتناء وسائل نقل بعنوان سنة 2020 وأشغال تهيئة بعض المقرات الإدارية نظرا لتغيير البرنامج الوظيفي لبعض الأشغال وإعلان البعض الآخر غير مثمر

2-2- تقديم تنفيذ ميزانية حسب النشاط

حققت نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2020 لبرنامج القيادة والمساندة 94%مقارنة بقانون المالية التعديلي (و249% مقارنة بقانون المالية الأصلي) موزعة حسب الأنشطة كالتالي:

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
	نشاط عدد 1-1	1064	1064	13.159	-12.095	1237%
	نشاط 2 -3	522	522	6.321	5.799	1211%
البرنامج الفرعي 1	نشاط 3-4	234	234	2.867	2.633	1225%
	نشاط 3-5	101.101	276.500	235.893	-40607	85.3%
	نشاط 3-6	2.000	2.000	2.579	579	129%
	نشاط4-9	575	575	1.858	1283	323%
	نشاط4-A	-	-	475	475	100%
المجموع		105.496	280.895	263.179		94%

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

- **النشاط 01(القيادة والتنسيق)**

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط القيادة والتنسيق بـ 1237% مقارنة بقانون المالية ويفسر ذلك بالإشكاليات التي تعرضت اليها مرحلة تركيز التنزيل العملياتي للقانون الأساسي للميزانية الجديد حيث أنه في البداية تم ترسيم مجموع نفقات التأجير العمومي لكل برنامج على مستوى نشاط 5" المساندة اللوجستية" فقط إلى أن تم الانتهاء من عملية التركيز خلال تنفيذ سنة 2020 ثم تم تحويل اعتمادات التأجيرالعمومي من النشاط 5 "المساندة اللوجستية الى النشاط "القيادة والتنسيق "1 .

- **النشاط 03 (رقابة وتدقيق وتقييم)**

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط الرقابة والتقييم بـ1211% مقارنة بقانون المالية ويفسر ذلك بالإشكاليات التي تعرضت اليها مرحلة تركيز التنزيل العملياتي للقانون الأساسي للميزانية الجديد حيث أنه تم ترسيم مجموع نفقات التأجير العمومي لكل برنامج على مستوى نشاط 5" المساندة اللوجستية " فقط الى أن تم الانتهاء من عملية التركيز خلال تنفيذ سنة 2020 ثم تم تحويل إعتمادات التأجير العمومي من النشاط 5 "المساندة اللوجستية الى النشاط 3.

- **النشاط 04 (التصرف في المسار المهني)**

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط التصرف في المسار المهني بـ 1225% مقارنة بقانون المالية ويفسر ذلك بالإشكاليات التي تعرضت اليها مرحلة تركيز التنزيل العملياتي للقانون الأساسي للميزانية الجديد حيث أنه تم ترسيم مجموع نفقات التأجير العمومي لكل برنامج على مستوى نشاط 5" المساندة اللوجستية " فقط الى أن تم الانتهاء من عملية التركيز خلال تنفيذ سنة 2020 ثم تم تحويل اعتمادات التأجيرالعمومي من النشاط 5 "المساندة اللوجستية إلى النشاط4

- **النشاط 05 (المساندة اللوجستية)**

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط المساندة اللوجستية بـ 85.3% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة2020

- **النشاط 06 (الإحاطة الاجتماعية)**

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط التصرف في المسار المهني بـ 129% مقارنة بقانون المالية التعديلي ويفسر ذلك بالإشكاليات التي تعرضت اليها مرحلة تركيز التنزيل العملياتي للقانون الأساسي للميزانية الجديد حيث أنه تم ترسيم مجموع نفقات التأجير العمومي لكل برنامج على مستوى نشاط 5" المساندة اللوجستية" فقط وحين تم الانتهاء من عملية التركيز خلال تنفيذ سنة 2020 ثم تم تحويل اعتمادات التأجير العمومي من النشاط 5 "المساندة اللوجستية إلى النشاط 6

- **النشاط 09 (التكوين)**

قدرت نسبة تنفيذ ميزانية نشاط التصرف في المسار المهني بـ 323% مقارنة بقانون المالية التكميلي ويفسر ذلك بالإشكاليات التي تعرضت اليها مرحلة تركيز التنزيل العملياتي للقانون الأساسي للميزانية الجديد حيث أنه تم ترسيم مجموع نفقات التأجير العمومي لكل برنامج على مستوى نشاط 5" المساندة اللوجستية " فقط وحين تم الانتهاء من عملية التركيز خلال تنفيذ سنة 2020 مما أدى الى تحويل اعتمادات التأجير العمومي من النشاط 5 "المساندة اللوجستية الى النشاط 6.

- **النشاط A (المصالحة الجبائية)**

في اطار التنزيل العملياتي للبرنامج خلال سنة 2020 تم تنزيل هذا النشاط والذي لم تتم برمجته في اطار اعداد ميزانية سنة 2020 وتم تحويل اعتمادات المخصصة له بمبلغ قدره 475أد بقسم التأجير العمومي من النشاط 5المساندة اللوجستية.

- **وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج**

الهدف	المؤشر	الصعوبات	التدابير والتوجهات لتجاوز النقائص
تحسين التصرف في الموارد البشرية	**نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال** **نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال** **نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين**	– ضرورة التحكم في برامج الإنتدابات والترقيات السنوية حسب مقتضيات مناشير رئاسة الحكومة المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة. – طول الفترة التي تستغرقها دارسة ملفات المترشحين للترقية إلى الرتب العليا، – تأخير نشر قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية نظرا لتعاقب الحكومات.	مزيد تدعيم آليات التصرف الحديث عبر التخطيط وتنمية وتدريب الموارد البشرية وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين وذلك من خلال العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بمناسبة إعداد وجمع المعطيات والإحصائيات المتعلّقة بالتسميات في الخطط الوظيفية لفائدة الإطارات النسائية والتي تمكن من تحليل نسبة ولوج المرأة لمواقع المسؤولية والقرار مقارنة بالعنصر الرجالي والوقوف على أهمّ معيقات تزّأسها للمناصب القيادية بشكل موضوعي وعادل. –دراسة وتحليل مشاركة العنصر النسائي في مختلف الدورات التكوينية المنظمة بالتنسيق بين الإدارة العامّة للتصرّف في الموارد البشرية ومختلف الهياكل المتدّخلة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في إطار مواكبة التطلعات الحكومية الحالية المتعلقة بتعزيز قدرة المرأة وتطوير طموحاتها المهنية إضافة إلى العمل على تكريس مبادئ المساواة والمناصفة بين الجنسين.
ترشيد حوكمة النفقات العمومية	**آجال فتح وتفويض وإحالة الاعتمادات**	الإقتصار على منظومة تسجيل المراسلات الواردة والصادرة بمكتب الضبط الفرعي بالإدارة العامة للتجهيزات والمعدات	–التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة على ضبط آجال مضبوطة لفتح الاعتمادات – السعي الى تطوير أساليب العمل واعتماد البريد الإلكتروني ووسائل التكنولوجيا للتسريع في دراسة المطالب الواردة حول إحالة أو تفويض الاعتمادات. –الحرص على حسن تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019
	آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية	غياب بطاقات تحديد ووصف المهام	تحديد مختلف المتدخلين وضبط المخاطر المتعلقة بالتأخير في بعض المراحل وإصدار توصيات لتفادي وقوعها مع تحيين دليل الإجراءات الخاص بالشراءات خارج إطار الصفقات العمومية وبطاقات تحديد ووصف المهام.
	آجال خلاص المزودين ومسدي		–دعوة مختلف المنتفعين بالخدمات المنجزة بالتسريع في إجراءات المصادقة على الفواتير المقدمة

	الخدمات		–دراسة مشروع اعتماد نظام معلوماتي يمكن المزودين من متابعة خلاص فواتيرهم
	نسبة تنفيذ (دراسة وانجاز) مشاريع البناءات المبرمجة	حوالي نسبة 70 % من القيمة الجملية للمشاريع هي مشاريع الجهوية التي تشرف بصفة مباشرة على إنجاز دراستها وأشغالها المصالح الجهوية للتجهيز	–تحيين روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية. –إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة واجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال –إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة الى مختلف الولاة وذلك بصفة دورية.
تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي	**نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشّروع في إنجازها والتّي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء.** **نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة**	- إنجاز الهيئة خلال السّنة لعدد من مهمّات تفقّد وبحث غير مبرمجة، - إرتفاع عدد المشاريع المموّلة بموارد خارجيّة والتّي تتطلّب أكثر من 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائيّة للمموّلين الأجانب في الآجال التعاقديّة. - طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج المهمّات الرّقابيّة من طرف الهياكل والمصالح الخاضعة للتفقّد. - مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التّقارير الأوّليّة للتفقّد	–إتمام مهمّات المراقبة والتدقيق التّي تمّ الشّروع في إنجازها سنة 2020 والضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصّة بها. – تدارك نقائص إحتساب مؤشّرات قيس الأداء لسنة 2020، وخاصّة تلك المتعلّقة بالمؤشّر المتعلّق بنسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة، من خلال مزيد إيضاح طريقة إحتسابه. **أبرز الإصلاحات على المدى المتوسط والطويل المصادق عليها أو التي هي تحت الدرس فيما يلي:** - نشر تقرير النشاط السنوي أو مقتطفات منه للعموم، - مراجعة الأمر المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة الرقابة العامة للمالية بهدف مزيد دعم إستقلاليتها وتثمين نتائج أعمالها. - مواصلة تنفيذ إتفاقية التعاون والشراكة المبرمة في 22 ديسمبر 2017 بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. - مواصلة تنفيذ برنامج التّعاون مع الجمعيّة التونسيّة للمراقبين العموميّن، بخصوص تكوين المراقبين في مجال الرقابة والتدقيق وخاصة تدقيق الأداء والتصرّف في المخاطر. - تفعيل إتفاقية التعاون الدولي المبرمة مع الديوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAFبخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد. - مواصلة تنفيذ برنامج التّعاون بين الهيئة والبنك الدوليّ بخصوص تحيين أدلّة الرقابة والتّدقيق.

الملاحـق

ملحق عدد 1

قائمة الخدمات الحالية المعروضة على الخط (2021/2020)

الخدمات الموجهة للخواص	الخدمات الموجهة للمهنيين	الخدمات الموجهة لعموم المتعاملين
• وضعية السيارة (وضعيتي)	• التعريفة المندمجة	• التراسل الإلكتروني
• الأداء على العربات	• مطلب استرشاد حول منشأ البضائع	• النشرية الرسمية للديوانة (نصوص التوزيع العام)
• احتساب مدة الإقامة	• مطلب استرشاد حول منشأ البضائع	• البيوعات بالمزاد العلني
• مطلب للحصول على رخصة جولان السيارة (رخصتي)	• مطلب استرشاد حول القيمة لدى الديوانة للبضائع	• تطبيقة **"المسافر الذكي"**
• التصريح بالأدباش الموردة (رخصتي)	• المطبوعات على الخط (المهنيون)	• خدمة فيديوهات الديوانة
• التصريح بالعملة الموردة	**المخاطب الوحيد للديوانة**	
• المطبوعات على الخط (الخواص)	**المخاطب الآلي للديوانة**	

ملحق عدد 2

جدول1

الإدارة الجهوية	عدد محاضر الحد من الغش التجاري لسنة 2018	عدد محاضر الحد من الغش التجاري لسنة 2019	عدد محاضر الحد من الغش التجاري لسنة 2020
الإدارة الجهوية تونس الجنوبية	37338	25827	51028
الإدارة الجهوية سوسة	11218	12553	6831
الإدارة الجهوية صفاقس	5168	4739	4479
الإدارة الجهوية مدنين	1391	1219	1195
الإدارة الجهوية قفصة	372	298	436
الإدارة الجهوية جندوبة	979	1169	447
الإدارة الجهوية تونس الشمالية	10654	21364	22571
الإدارة الجهوية بالقصرين	136	151	167
المجموع	67256	67320	87154

جدول 2

الإدارة الجهوية	عدد محاضر التهريب 2018	عدد محاضر التهريب 2019	عدد محاضر التهريب 2020
الإدارة الجهوية تونس الشمالية	5402	8954	1433
الإدارة الجهوية سوسة	2005	2408	1880
الإدارة الجهوية صفاقس	2992	2681	2423
الإدارة الجهوية مدنين	1910	1729	1419
الإدارة الجهوية قفصة	779	991	661
الإدارة الجهوية جندوبة	1616	1550	1033
الإدارة الجهوية تونس الجنوبية	1087	1603	1238
الإدارة الجهوية بالقصرين	1798	2077	1747
المجموع	17589	21993	11834